وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر2014-2020 -

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود وبنوك

من إعدادالطلبة:
– بن جدو سميرة
– قنون خولـــــة

تحت إشراف:
–أ/ سلامات عقيلة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
صيد فاتح	أستاذ محاضر قسم (أ)	جامعة 20 أوت 1995 سكيكدة	رئيسا
شرقرق سمير	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1995 سكيكدة	ممتحنا
سلامات عقيلة	أستاذ محاضر قسم (ب)	جامعة 20 أوت 1995 سكيكدة	مقررا

السنة الجامعية:2022/2021

إهداء

أتقدم بإهداء هذه المذكرة إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمريهما وأنعم عليهما

بالصحة والعافية، كما أهديها إلى زوجي الغالي لتفهمه ومساعدته اللامتناهية.

وإلى أبنائي الأعزاء " أنس "، " إسلام" ، " مروان "

وإلى أخواتي الغاليات " مريم "، " كريمة "، " شفيقة" ، " وفاء "، " شيماء "

وأخي الغالي " طارق "

وإلى من سرنا سويا ونحن نشق طريق النجاح رفيقة دربي في إنجاز هذا العمل زميلتي " خولة "

وإلى كل أهلي وأهل زوجي الكبير والصغير وكل الأصدقاء والزملاء.

أهدي لكم ثمرة جهدي واجتهادي

سميرة

إهداء

أتقدم بإهداء هذه المذكرة إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمريهما وأنعم عليهما

بالصحة والعافية.

وإلى أختي الغالية " مريم "

وإلى من سرنا سويا ونحن نشق طريق النجاح رفيقة دربي في إنجاز هذا العمل زميلتي " سميرة "

وإلى كل أهلي الكبير والصغير وكل الأصدقاء والزملاء.

أهدي لكم ثمرة جهدي واجتهادي

خولـــــة

شكر وتقدير

الحمد لله الذي علم بالقلم الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم ، اللهم صل على محمد و على اله وصحبه وسلم ،

قال صلى الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

وعملا بهذا الحديث و اعترافا بالجميل نحمد الله عز وجل على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل المتواضع

نشكر جميع الأساتذة و الإداريين و الموظفين الذين سهروا على حسن سير المنظومة التعليمة لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

نخص بالشكر الدكتورة الفاضلة (سلامات عقيلة)على قبولهاالإشراف على هذه المذكرة

ونتوجه بفائق شكرنا إلى أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة مذكرتنا، وعلى ما أمضوه من وقت لقراءة هذه المذكرة المتواضعة

الملخص

ملخص

هدفنا من خلال هذه الدراسة الى ابراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بالجزائرومدى مساهمته في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للاقتصاد الجزائري، حيث تطرقنا فيها الى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، وواقعه في الجزائر من حيث تطور حجم تدفقاته الواردة الى الجزائر، والتشريعات والقوانين المنظمة له إضافة إلى الحوافز والضمانات التي تقدمها الجزائر لاستقطاب رؤوس الأموال الاجنبية واهم العوائق والعراقيل التي تعيق تدفق هذه الأموال الأجنبية، كما قمنا بإبراز مفهوم التنمية الاقتصادية وعناصرها ومؤشرات قياسها .

لتحقيق اهداف الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لدراسة حالة الجزائر ومعرفة انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشرعلى التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2014–2020) وفقا للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية المتمثلة في،الناتج المحلي الإجمالي ،ميزان المدفوعات و مستوى التشغيل .

و قد تم التوصل من خلال تحليل البيانات و الإحصاءات الى ان الاستثمار الاجنبي في الجزائر يساهم بشكل محتشم جدا في المؤشرات الاقتصادية خلال فترة الدراسة وخاصة الناتج المحلي الإجمالي، في تكوين راس مال مما اثر على دفع عجلة التنمية الاقتصادية بالجزائر الى الامام .

– الكلمات المفتاحية : الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية الاقتصادية، الناتج المحلي الإجمالي، ميزان المدفوعات ،مستوى التشغيل.

Abstract

through this study we aim highlight the role of foreign direct investment in advancing the economic development in Algeria and the extent of its contribution to the main economic indicators of the Algerian economy. The organization has in addition to the incentives and guarantees provided by Algeria to attract foreign capital and the most important obstacles and obstacles that impede the flow of these foreign funds. We also highlighted the concept of economic development and its elements and indicators for measuring it.

To achieve the objectives of the study, we used the descriptive-analytical approach to study the case of Algeria and know the implications of the flow of foreign direct investment on economic development during the period (2014-2020) according to the main economic indicators represented in, the gross domestic product, the balance of payments and the level of operation.

It was concluded through data analysis and statistics that foreign investment in Algeria contributes in a very modest manner to the economic indicators during the study period, especially the gross domestic product, in the formation of capital, which affected advancing the wheel of economic development in Algeria forward.

- Key words: foreign direct investment, economic development, gross domestic product, balance of payments, employment level

الفهرس	الصفحة
الاهداء	–
الشكر	–
الملخص	–
الفهرس	–
قائمة الجداول	–
قائمة الاشكال	–
مقدمة	أ
الفصل الأول:الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية والعلاقة بينهما	6
تمهيد	6
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية	7
المطلب الأول:ماهية الاستثمارالأجنبي المباشر	7
الفرع الأول:مفهوم وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	7
الفرع الثاني:خصائص، دوافع وأهداف الاستثمار الاجنبي المباشر	9
الفرع الثالث:مكونات، محددات وانواع الاستثمار الاجنبي المباشر	11
المطلب الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية	13
الفرع الأول: مفهوم و عناصر التنمية الاقتصادية	13
الفرع الثاني: أهداف وأهمية التنمية الاقتصادية	17
الفرع الثالث: مراحل ومقاييس التنمية الاقتصادية	19
المبحث الثاني:علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالتنمية الاقتصادية.	22
المطلب الأول: العلاقة من حيث الناتج المحلي الإجمالي	22
المطلب الثاني: العلاقة من حيث ميزان المدفوعات	23
المطلب الثالث: العلاقة من حيث مستوى التشغيل	24
المبحث الثالث:الدراسات السابقة والقيمة المضافة	25
المطلب الأول:الدراسات السابقة	25
المطلب الثاني: القيمة المضافة	26
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني : دراسة تحليلية لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر للفترة(2014-2020) وانعكاساته على التنمية الاقتصادية	30
تمهيد	30

المبحث الأول: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	31
المطلب الأول: سياسة الاستثمار والتنمية الاقتصادية في الجزائر	31
الفرع الأول: السياسة العامة للاستثمار في الجزائر	31
الفرع الثاني: سياسة التنمية الاقتصادية في الجزائر	31
المطلب الثاني: القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمارالأجنبي المباشر في الجزائر	33
الفرع الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	33
الفرع الثاني: الإطار المؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	37
المطلب الثالث:حوافزالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	38
الفرع الأول: الامتيازات المتعلقة بالنظام العام	39
الفرع الثاني: الامتيازات المتعلقة بالنظام الاستثنائي	39
المطلب الرابع: العراقيل والعوائق التي تواجه الاستثمار الاجنبي في الجزائر	40
الفرع الأول:العراقيل الطبيعية والمادية	40
الفرع الثاني: العراقيل الاقتصادية والسياسية	40
الفرع الثالث: العراقيل القانونية والإدارية	41
المبحث الثاني: مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2020	41
المطلب الأول:تحليل حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر	42
الفرع الأول: تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2014-2020)	42
الفرع الثاني: تطور حجم أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر FDI الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2014-2020)	43
المطلبالثاني: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمارالأجنبي المباشر في الجزائر	44
الفرع الأول:التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر	44
الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر	48
المطلب الثالث: مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في الناتج المحلي الاجمالي	49
المطلب الرابع:مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في ميزان المدفوعات	51
الفرع الأول:الحساب الجاري	51
الفرع الثاني: حساب رأس المال	52
المطلب الخامس:مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في مستوى التشغيل.	53
خلاصة الفصل	56

خاتمة	58
قائمة المراجع	62

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الترتيب العالمي للجزائرضمن قائمة الدول المضيفة للاستثمار الاجنبي المباشر (2010-2020)	41
02	تطور حجم تدفقات الإستثمارالأجنبي المباشر FDI الواردة الى الجزائر خلال الفترة(2014-2020)	42
03	تطور حجم ارصدة الإستثمارالأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال الفترة(2014-2020)	44
04	الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (جانفي 2013 الى غاية ديسمبر 2017)	45
05	الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (جانفي2013-ديسمبر2017)	46
06	أهم 05 شركات اجنبيةمستثمرة في الجزائر في الفترة (جانفي 2013-ديسمبر2020)	47
07	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر خلال الفترة (2002-2018)	48
08	مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشرفي الناتج المحلي الإجمالي في الجزائرخلال الفترة (2014-2020)	50
09	تطور قيم الصادرات و الواردات للفترة (2014-2020)	51
10	تطور ارصدة الحساب الجاري و الميزان التجاري للفترة (2014-2020)	51
11	رصيد حساب راس المال في الفتر (2014-2020)	52
12	الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال الفترة (2014-2020)	53
13	مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في مستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2014-2020).	53

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تدفقات وارصدة الاستثمار الأجنبي الوارد الى الجزائر خلال الفترة (2014-2020)	44
02	توزيع الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (جانفي2013- ديسمبر2014)	45
03	توزيع الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (جانفي2013- ديسمبر2017)	47
04	توزيع اجمالي المشاريع الاجنبية حسب القطاعات في الجزائرخلال الفترة (2002-2017)	49

مقدمـــــة

مقدمة

شهدت ظاهرة التنمية الاقتصادية تطورا عميقا في دول العالم وخاصة الدول النامية نتيجة استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية, مماعزز اهتمامها بالنمو والتنمية الاقتصادية للتخلص من تبعيتها للدول المتقدمة ومجابهة أثار التخلف وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال انتهاج سياسات واستراتيجيات تنموية مختلفة, وحتى يتحقق ذلك كان لابد على الدول النامية توفير رؤوس أموال من اجل تمويل عملية التنمية الاقتصادية وبسبب الفجوة بين مصادر التمويل المحلية وحاجات الاستثمار, وأزمة المديونية الخارجية والتي أثقلت كاهل الدول النامية , لجأت هذه الدول الى البحث عن مصادر تمويل أخرى من بينها الإستثمارات الأجنبية وخاصة الإستثمارات الأجنبية المباشرة .

وقد زاد اهتمام الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بالاستثمارات الأجنبية المباشرة لما أصبحت تحتله من مكانة بارزة ومهمة في الساحة الاقتصادية العالمية نتيجة سيطرتها على جزء كبيرمن المبادلات الدولية باعتبارها احد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها , وذلك عن طريق جلب التكنولوجيا والمعرفة وخلق مناصب شغل كما تعمل على توفير رؤوس الأموال الاستثمارية والنقد الأجنبي وتحسين ميزان مدفوعاتها .....الخ .

ونظرا للدورالذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عملية التنمية الاقتصادية التي تعتبر من اهم التحديات التي تواجه الجزائر من اجل الاستجابة لمتطلبات الافراد و تعزيز الاقتصاد الوطني ,فقد سعت الجزائر كباقي دول العالم إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باستحداث إصلاحات اقتصادية و التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي للتماشي مع التطورات التي عرفتها الساحة الدولية , كما عملت على تحسين المناخ الاستثماري بإصدار عدة تشريعات و قوانين تسمح بتطوير وترقية الاطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار في الجزائر وإعطاء الضمانات اللازمة والحوافز التي من شانها استقطاب المستثمرين الأجانب من اجل تمويل الأهداف والمشاريع المسطرة .

إشكالية البحث :

انطلاقا مما سبق نطرح الاشكالية الآتية:

ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بالجزائر ؟

و انطلاقا من هذه الإشكالية وحتى يتم بلورة الحقيقة الجوهرية لموضوع البحث استوجب علينا صياغة عدة تساؤلات فرعية تتمثل في :

- ما المقصود بالاستثمارالأجنبي المباشر ؟
- ما المقصود بالتنمية الاقتصادية ؟
- ما هي العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية ؟
- هل يساعد الاطار القانوني والمؤسساتي في الجزائرعلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- كيف يؤثرالإستثمارالأجنبي المباشر على المؤشرات الاقتصادية في الجزائر ؟

فرضيات البحث :

و للإجابة على هذه التساؤلات كان لابد من وضع الفرضيات التالية :

- يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا جوهريا في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- تحسين الاطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشرفي الجزائر أدى الى زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة في مختلف القطاعات .
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الجزائر.

مبررات اختيار البحث :

- الرغبة في خوض غمارالبحث ودراسة موضوع الاستثمارالأجنبي المباشر باعتباره ظاهرة حديثة حظيت بالاهتمام الواسع والاستثنائي من طرف جميع أقطارالعالم .
- وفرة الأبحاث والدراسات حول الاستثمارالأجنبي المباشر ومحاولة إضافة قيمة جديدة من خلال هذا البحث.
- ضرورة الوعي بالدورالذي يؤديه الاستثمارالأجنبي المباشروتقييم مدى فعاليته في تحقيق التنمية الاقتصادية .

أهداف البحث :

نسعى من خلال موضوع هذا البحث الى تحقيق الأهداف التالية :

- ابراز دورالاستثمارالأجنبي المباشرفي تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر.
- تحليل واقع الاستثمارالأجنبي المباشرومعرفة حجم وتوزيع تدفقاته الواردة الى الجزائر على مختلف القطاعات
- التعرف على معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تؤدي الى عرقلة تطوره وتنميته في الجزائر
- التعرف على ضمانات وحوافز الاستثمار الأجنبي بالجزائر.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الوصول للنقاط التالية :

- أهمية استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر بالجزائر والاعتماد عليه كمصدر بديل للتمويل خارج قطاع المحروقات للمزايا التي يقترن بها كتوفير رؤوس أموال اجنبية وخلق فرص عمل و تدريب العمالة الجزائرية .....إلخ .
- الوقوف على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر بالتأثير عليها من خلال البرامج التنموية .
- تقييم مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في سد عجز ميزان المدفوعات وتحقيق معدلات نمو مرتفعة والرفع من مستوى التشغيل.

حدود البحث :

تتكون حدود البحث من:

- الاطار المكاني: دراسة حالة الجزائر
- الإطار الموضوعي: اقتصرت الدراسة على ثلاث مؤشرات اقتصادية تتمثل في مؤشر ميزان المدفوعات، مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر مستوى التشغيل .
- الاطار الزمني: لقد تم تحديد فترة الدراسة على مدى سبع سنوات (2014 – 2020) .

منهج البحث :

حسب موضوع البحث استخدمنا المنهج الوصفي حيث قمنا بعرض مفاهيم الإستثمارالأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية وتوضيح العلاقة التي تربط بينهما باستعمال أساليب الوصف النظرية .

كما استخدمنا المنهج التحليلي في تحليل البيانات والإحصائيات لمعرفة اثرالاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائروذلك اعتمادا على مراجع متنوعة متمثلة في الدراسات والبحوث المتعلقة بموضوع البحث إضافة الى مواقع انترنت للهيئات الرسمية الدولية و الوطنية.

صعوبات البحث :

ككل دراسة توجد صعوبات تواجه الباحثين ومن الصعوبات التي واجهتنا في بحثنا هذا هي :

- صعوبة إيجاد إحصائيات دقيقة،والتضارب فيما بينها لاسيما عند تعدد مصادر تجميعها كبنك الجزائر و البنك الدولي و مصادر اخرى.
- نقص التقارير الاقتصادية التي تحلل وتفسرمختلف التغيرات الحاصلة في الاقتصاد الجزائري وخاصة المتعلقة بظاهرة الاستثمارالأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية.
- عدم تحيين المعطيات الإحصائية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشرفي الجزائر خاصة سنتي 2019و2020 .
- صعوبة الحصول على البيانات والتقارير من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI عبر موقعها على الانترنت .

هيكل البحث :

لدراسة هذا الموضوع تحليل الإشكالية والإجابة على الفرضيات بالتأكيد والنفي اعتمدنا على المنهجية التي تضمنت مقدمة وفصلين وخاتمة.

حيث تطرقنا في الفصل الاول الى الجانب النظري والمفاهيمي للاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية والإلمام بالعناصرالمرتبطة بهما، إضافة إلى تفسير العلاقة بينهما .

اما الفصل الثاني فاستعرضنا فيه دراسة تحليلية لواقع الاستثمارالاجنبي المباشر في الجزائر ومساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية وذلك خلال الفتـــرة (2014_2020) واستخلاص النتائج وتقديم بعض المقترحات والتوصيات.

الفصل الأول

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية والعلاقة بينهما

تمهيد

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة ظاهرة اقتصادية بدأت في البروزمع مطلع القرن العشرين، حيث أصبحت تتعامل بها جميع دول العالم المتقدمة والنامية على حد السواء وتنظر اليها كحتمية وعنصر فعال في التنمية الإقتصادية، فأصبح الإستثمارالأجنبي المباشر مصدر خارجي للتمويل مهم جدا لاقتصاديات الدول ومنبرجديد من اجل تنويع النشاط الإقتصادي المحلي وإستقطاب مهارات جديدة ومختلفة.

من جانب آخر تشيرعملية التنمية الاقتصادية بدورها إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد حيث تعمل هذه الدول على جذب هذه الإستثمارات وذلك بما يتوافق مع سياسة الإستثمار الخاصة بها وما يتوافق أيضا مع إستراتيجية ومخططات التنمية الموضوعة من أجل تنويع مصادر دخلها وتحقيق مزايا وفوائد جديدة.

نتطرق بداية في هذا الفصل إلى ماهية كل الإستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية وأهم الجوانب المرتبطة بهما من خلال المبحث الأول، أما المبحث الثاني فسندرس العلاقة التي تربط بينهما، ما المبحث الثالث فخصص لبعض الدراسات السابقة التي قمنا بالبحث والاطلاع عليها و التي تناولت موضوع الدراسة مسبقا .

المبحث الأول: الإطارالمفاهيمي للإستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الإقتصادية

نظرا للجدل الواسع حول الإستثمارالأجنبي المباشروالاهتمام المتزايد به في الآونة الأخيرة من جهة، بالإضافة إلى متطلبات التنمية المتواصلة والحديث الدائم عن إستراتيجيات الدول لتحقيق التنمية من جهة أخرى سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية كل من الإستثمارالأجنبي المباشروالتنمية الاقتصاديةوأهم العناصرالمرتبطةبهما .

المطلب الأول: ماهية للإستثمار الأجنبي المباشر:

الإستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر مصطلحات متداولة كثيرا من طرف الأفراد وأصحاب رؤوس الأموال وأصحابالشركات وتستعمل أيضا بشكل واسع من طرف الإقتصاديين والمفكرين.

الفرع الأول: مفهوم وأهمية الإستثمار الأجنبي المباشر

أولا: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر

1- تعريف الإستثمار:

الإستثمارفي اللغة من الثمر،يقال ثمر ماله أي ما أنماه كما يعني طلب الحصول على الثمرة، وثمرة الشيء ما تولد عنه [1]، ويعرف الإستثمار على أنه توظيف للأموال في موجودات مالية ومادية بغرف تحقيق عائد من وراء ذلك[2]، فالإستثمار يمثل أي إستعمال لرأس المال بهدف تحقيق الربح في المستقبل مهما كان شكل هذا الإستعمال[3].

2- تعريف الإستثمار الأجنبي:

قانونيا يتحدد الإستثمار بكونه أجنبيا بحسب جنسية المستثمر، أما من الناحية الإقتصادية فالإستثمار الأجنبي هو تلك المشروعات المملوكة للأجانب سواء كانت الملكية كاملة أو كانت بالإشتراك بنسبة كبيرة مع رأس المال الوطني بما يكفل لها السيطرة على إدارة المشروع [4] .

3- تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر:

---

[1]- أحمد عبد الموجود ، محمد عبد اللطيف، محددات الإستثمار في الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية)، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية، 2010، ص82.

[2]- سليمان عمر الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي، الطبعة الأولى، شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع ، الأردن، 2015، ص23

[3]- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، الأردن 2005، ص16.

[4]- مرجع نفسه،ص ص16،17 .

هو ذلك الإستثمار الذي يقام في دولةمضيفة إلا أن ملكيته أجنبية وتؤول لفرد أجنبي أو شركة غير وطنية[1]وكلمة مباشر تعني السيطرة الكاملة أوالجزئية على المنشآت التي توجد داخل البلاد المضيفة حيث تكفل هذه السيطرة إدارة المشروع [2] ،

ويعرف صندوق النقد الدولي (FMI) و منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية (OECD): الإستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها الإستثمارت في مشروعات داخل دولة ما سيطرعليها المقيمون في دولة أخرى [3].

حدد صندوق النقد الدولي (FMI) أن الإستثمار الأجنبي بأنه مباشر إذا إمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من الأسهم العادية والقوة التكوينية لحملة الأسهم لشركة الأسهم أوما يعادلها للشركات غير المساهمة [4].

ويعرف أيضا على أنه أهم مصادر التمويل الخارجي للتنمية في الدول المضيفة، كما يمكن إعتباره مؤشرا على انفتاح الاقتصاد ومظهر للعولمة من خلال أهم مجسد له وهي الشركات المتعددة الجنسيات [5]

أما منظمة التجارة العالمية (WTO) عرفته على أنه نشاط يحدث عندا يمتلك مستثمر مقيم في بلده الأم أصولا إنتاجية في البلد المضيف بقصد إداراتها [6].

ويعرف المشرع الجزائري الاستثمار الأجنبي المباشر بمقتضى القانون 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 على انه [7]:

- اقتناء أصول تدرج في إطار نشاطات جديدة أوتوسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو اعادة الهيكلة .
- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية و كلية.

من خلال ما سبق يمكننا استخلاص **تعريفا شاملا للإستثمار الأجنبي المباشر**" على أنه الإستثمار في دولة أخرى غير جنسية المستثمر ويكون مباشر لكون هذه الإستثمارات تعطيه الحق في الإدارة واتخاذ القرارات حول المشروع وذلك مقابل ملكيته الكاملة أو الجزئية للمشروع أو الإستثمار.

---

[1]- سليمان عمر الهادي ،مرجع سابق ص23 .

[2]- د. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات، سياسات، موضوعات)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007 ، ص198.

[3]- د. محمد عبد العزيز عجمية، دار إيمان عطية ناصف، د. علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (النظريات، الإستراتيجيات، التمويل المشكلات)، الطبعة الثانية، الدار الجامعية الإسكندرية ،2010، ص315.

[4]- د. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى، 2014، عمان، الأردن ، ص33

[5]- د. عبد العزيز سمير، د. عبد العزيز سفيان، دور الإستثمار المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري (دراسة تحليلية للفترة 2000-2015)، مجلة البشائر الاقتصادية ، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، أفريل 2018 ، ص 154.

[6]- د. عبد العزيز حمد حسين الجبوري، مرجع سابق، ص33.

[7]- GUIDE INVESTIR EN ALGERIE , 2019 KPMG ALGERIE SPA, Membre Algérien Du Réseau Kpmg International Coopérative , 1ER SEMESTRE 2019 , P 38.

ثانيا: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر.

يكتسي الإستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة في إقتصاديات الدول النامية والدول المضيفة حيث يعود عليها بالإيجاب من عدة نواحي وتتمثل في:

- يعتبر مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي لبعض الدول النامية خاصة ذات الدخل المتوسط بالإضافة للاستفادة من التقنية الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية التي تأتي مع هذه الإستثمارات الأجنبية [1].
- زيادة إستغلال الموارد المحلية ونمو الناتج ومنح فرص عمل جديدة في الدول المضيفة [2] وبالتالي الحد من مشكلة البطالة والتي تعتبر ظاهرة منتشرة بشكل كبيرفي الدول النامية [3].
- الرفع من معدلات الإستثمار من خلال مجموع تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة .
- جلب العملات الصعبة من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ما يؤثر على ميزان المدفوعات في الدول المضيفة .
- يساهم في زيادة الصادرات من خلال تنمية عملية التصدير الذي يعتبر حاجة ماسة في الدول النامية [4]
- تحسين القدرة التنافسية في الأسواق العالمية والاندماج فيها يؤدي إلى زيادة الصادرات [5]

الفرع الثاني: خصائص ودوافع الإستثمار الأجنبي المباشر

أولا-خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر:

يشتمل الإستثمار الأجنبي المباشرعلى خاصيتين أساسيتين هما[6]:

- تصدير رؤوس الأموال من جانب أصحابها بالبلاد المتقدمة إلى البلاد النامية .
- وجود الرقابة المباشرة من جانب المستثمر الأجنبي على المشروع بطريقة مباشرة .

كما يتميز أيضا هذا النوع من الإستثمار أنه يتضمن فعليا نقلا للتكنولوجيا متمثلا في إستغلال براءات الإختراع والعلامات التجاريةوالمهارات الإداريةوالفنية والتسويقية في خدمة متكاملة مع رأس المال[7].

---

[1]-محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سابق، ص31

[2]-محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سابق، ص32.

[3]-بن عبد العزيز سمير، بن عبد العزيز سفيان، مرجع سابق ص155.

[4]-بن عبد العزيز سمير، بن عبد العزيز سفيان مرجع سابق ص155.

[5]-د.معاوية عثمان الحداد، القواعد القانونية المنظمة لجذب الإستثمار الأجنبي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015ص 74.

[6]- محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سابق، ص19

[7]-د. محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية ،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ،ص 198.

ثانيا –دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر:

تختلف دوافع القيام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة بإختلاف ما تبحث عنه الجهة المستثمرة وتسعى إليهسواء لسد إحدى احتياجاتها أولتحقيق أهداف محددة وتتمثل في[1]:

1- **البحث عن الأسواق:** البحث عن أسواق جديدة بالنسبة للشركات الأجنبية لتصريف فائض منتجاتها وبضائعها حيث يعتبر بديلا عن التصدير وتتجه الجهة المستثمرة إلى الدول النامية نتيجة لأسواقها الكبيرة.
2- **البحث عن الموارد:** ويعد من أكثر أنواع الإستثمارات إنتشارا في الدول النامية بغرض الحصول على المواد الخام كالنفط أساسا.
3- **البحث عن الكفاءة:** والمتمثلة في العمالة الماهرة والكفؤة .
4- **البحث عن الخدمات:** حيث أصبحت الخدمات تكتسب أهمية كبيرة بالنسبة للمستثمر الأجنبي خاصة المالي كالتأمين والتمويل للخدمات التقليدية كالمواصلات والكهرباء وغيرها.

ثالثا –أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر:

يسعى المستثمرين الأجانب إلى تحقيق أهداف محددة وتتمثل في:

- الإستفادة من فرص تحقيق أرباح كبيرة في الدول المضيفة بالنسبة للمستثمر الأجنبي المباشر وإمكانية فرضه السيطرة الإقتصادية والسياسية على البلد المستورد لهذا المستثمر[2].
- الإستفادة من المواد الأولية اللازمة بأقل تكلفة في البلدان الغنية بها وإستخدامها في إستثماراتها الصناعية[3].
- الإستفادة من قوانين تشجيع الإستثمار والإعفاءات الضريبية ومن أهمها: تقديم الحوافز الضريبة، توفير فرص عمل إستثمارية دائمة، إعطاء ضمانات للمستثمرين[4].
- تقليل المخاطر حيث أن توزيع الإستثمارات في أكثر من دولة من شأنه تقليل المخاطر التي تتعرف إليها الإستثمارات الأجنبية إلى حد أدنى بالمقارنة مع التي يحملها الإنتاج في بلد واحد مثل: الحرب والتأميم[5].
- منافسة الشركات الأجنبية للشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار ونوع الخدمة وذلك بسبب تمثلها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها[6].

---

[1]– سليمان عمر الهادي، مرجع سابق، ص27 .

[2]– محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سابق، ص203.

[3]– عبد الرحمان روابح، محمد علي الجودي، قياس مدى إرتباط الإستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال الشراكة في الجزائر بالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995-2018) مجلة آفاق علمية، المجلد 13 العدد 02،جامعة زيان عاشور، الجلفة،الجزائر،2021، ص687.

[4]– مرجع نفسه، ص 687 .

[5]– مرجع نفسه، ص687.

[6]– محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سابق ، ص 27.

الفرع الثالث: مكونات، محددات وأنواع الإستثمار الأجنبي المباشر

أولا –مكونات الإستثمار الأجنبي المباشر:

توجد ثلاث عناصر أساسية تكون رأس مال الإستثمار وتتمثل في:

1- **رأس المال حقوق الملكية:** يمثل الحصص الممتلكة في الفروع وكذلك الأسهم في الشركات التابعة والزميلة.

2- **العوائد المعاد واستثمارها:** وتعتبر تدفقات جديدة لأنها تمثل الأرباح من الشركات التابعة والزميلة وحصة من عائدات الفروع المحولة الى المستثمر.

3- **رؤوس الأموال المرتبطة بمعاملات الدين بين الشركات:** وتتمثل في عمليات الإ قراض والإقتراض بين المستثمرين المباشرين والمؤسسات التابعة والزميلة [1].

ثانيا:محددات الإستثمار الأجنبي المباشر:

من أجل اتخاذ القرارالاستثماري من طرف المستثمرين الأجانب لابد من عمل البلدان المضيفة على توفيرمناخ استثماري جيد في بيئات مختلفة لجذب الإستثمارت الأجنبية المباشرة فهي لا تعتمد فقط على الحوافز والإعفاءات بل تتطلب أيضا محددات مهمة وهي:

1- **البيئة السياسية:**الاستقرار السياسي في البلد المستضيف عامل مهم جدا إن لم يكن عامل حاسم في اتخاذ القرار الإستثماري من أجل ضمان سلامة واستمرارية المشاريع الإستثمارية[2].

2- **البيئة الإقتصادية:** تعتبر المحددات الاقتصادية مهمة جدا وتدخل فيها عوامل السوق وإمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية، عوامل الموارد بما فيها الموارد الطبيعية والخام بالإضافة إلى العمالة، عواملالكفاءة[3]،بالإضافة إلى توفر مستويات التنمية و الهياكل الإقتصادية.

3- **البيئة القانونية و التشريعية:**وهي كل ما يخدم هذه الإستثمارات من حوافز وإعفاءات ضريبية وضمانات وتسهيلات وامتيازات والتي تكون مجسدة في شكل قوانين وتشريعات.

4- **البيئة الإدارية:**تسهيل الإجراءات الإدارية الخاصة بالإستثمار في مختلف الجهات وتفادي البيروقراطية من أجل تقليص الوقت والجهد والتكاليف للمستثمر الأجنبي.[4]

---

[1]– محمد نفيسة ، تحليل جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (تطبيق مقاربة OLT) ، مذكرة ماجيستر في الاقتصاد الدولي، جامعة وهران 2 ، (2015–2016)،ص05.

[2]– أ.بوشفيقة حميد، د.هويسي مروة الإستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة(دراسة حالة الجزائر)، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية المجلد 01،العدد 02،جوان 2018، العدد 142.

[3]– د. عبد الرزاق حميد حسين الجبوري، مرجع سابق ، ص68.

[4]– أ.بوشفيقة حميد،د.هويسي مروة،مرجع سابق ، ص 142.

ثالثا–أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر:

مع مرور الزمن وفي ظل العولمة وإنفتاح الأسواق ومصالح الشركات المتعددة الجنسيات تعددت الأنواع والتقسيمات الخاصة بالإستثمارات الأجنبية المباشرة.

1. **الإستثمارالمشترك: JOINT VENTURE:**

وقد عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)على أنه إتحاد بين مشروعين أو أكثر للقيام سويا بنشاط مشترك بواسطة كيان قانوني مستقل ينشئه ويديره المشتركون [1]، في هذا النوع ليس بالضرورة أن يقدم المستثمر الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال وفقط بل المشاركة تكون أيضا من خلال تقديم الخبرة أوالمعرفة أوالعمل أي تقديم الجانب التكنولوجي بصفة عامة [2].

2. **الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي (WHOLLY–OWENDFDI):**

وهونوع مفضل للشركات المتعددة الجنسيات لأنه لا يدخل معها الشريك الوطني في الإستثمار فالبلد المضيف يستضيف الإستثمار فقط ويقدم التسهيلات والمساعدات [3] ، حيث تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة[4] .

3. **الإستثمارات في المناطق الحرة:**

المناطق الحرة تعرف بجزر الإستثمار الأجنبي حيث الإستثمارات الأجنبية تكون ضمن قوانين منظمة لعملية إنشاء المشروعات الإستثمارية بعيدة عن قوانين البلدان المضيفة كما تعمل على منح الحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية، والهدف هو إقامة صناعات ذات طابع تصديري، وهذا النوع سمح لبعض البلدان من النجاح والتطور من خلال مناطقها الحرة[5] .

4. **مشروعات أو عمليات التجميع OPERATION:**

مشروعات التجمع قد تأخذ شكل الإستثمار المشترك والتملك الكامل المذكور سابقا،ونقصد بعمليات التجميع إتفاقية يتم بموجبها تزويد الطرف الأجنبي بمكونات منتج معين (سيارة مثلا) لغرض تجميعها وتركيبها للحصول على منتج كامل ونهائي[6].

وتعتبر الأنواع الأربعة السابقة الذكر مرتبطة بجانب مهم جدا وهو الملكيةما يبين أن المستثمر الأجنبي له الحق في الملكية.

---

[1]– د.عبد الرزاق حميد حسين الجبوري، مرجع سابق، ص41.

[2]– د.عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الإدارة والإستثمار كلية التجارة جامعتي الإسكندرية وبيروت العربية، الدار الجامعية 1993، ص 228.

[3]– د.عبد الرزاق حميد حسين الجبوري، مرجع سابق، ص43.

[4]– د.عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 223.

[5]– دكتور عبد الرزاق حميد حسين، ص ص44، 45.

[6]– دكتور عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص237.

5. **الإستثمار الأجنبي المباشر غير مرتبط بالملكية:**

في هذه الحالة يكون عن طريق وسائل أخرى دون إكتساب حصة من الأسهم (الملكية) وهذه الأشكال الأربعة قد تكون إستثمار مباشر أو غير مباشر، تتمثل في الأشكال التالية[1]:

- عقود التراخيص (الإمتياز) licensing contrat
- عمليات تسليم المفتاح Product in hand projet.
- عقود الإدارة Managerial contrat.
- التعاقد الباطن Subcontrat.

المطلب الثاني: ماهية التنمية الإقتصادية:

احتلت التنمية الإقتصادية مكانا مرموقا لدى المفكرين والمنظرين الإقتصاديين والسياسيين على حدا سواء، وقدتطورمفهومها منذ الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا نتيجة التغيرات الحاصلة في اقتصاديات العالم،ولهذا سنتطرق في هذا المطلب من خلال الفرع الأول إلى مفهوم التنمية الاقتصادية وعناصرها، ثم نتناول في الفرع الثاني أهدافها وأهميتها إلى جانب متطلباتها، ومقاييسها في الفرع الثالث منه.

الفرع الأول: مفهوم وعناصر التنمية الاقتصادية

أولا-مفهوم التنمية الاقتصادية

لتحديد مفهوم التنمية الاقتصادية يجب اعطاء تعريف دقيق للمصطلح، بالإضافة إلى توضيح الفرق بين مصطلحي النمو والتنمية.

1-تعريف التنمية الاقتصادية:

قبل التطرق إلى تعريف التنمية الاقتصادية لابد أن نعرج على تعريف التنمية فنجد عدة تعريفات منها:

فالتنمية لغة مأخوذة من النماء وهوالزيادة. والكثرة [2]

التنمية: حركة تستهدف تحقيق حياة أحسن للمجتمع المحلي نفسه من خلال المشاركة الإيجابية للأهالي[3].

أما من الناحية الاقتصادية فلم يتم الإجماع بين الإقتصاديين والكتاب على تعريف موحد للتنمية الاقتصادية وكل عرفها حسب تفكيره و تياره وسنبرز بعضا من هذه التعريفات كمايلي:

[1]- د.عبد الرزاق حميد حسين الجبوري مرجع سابق، ص47-48
[2]- يسرى أبو العلا، علم الاقتصاد، دار الفكر الجامعي الطبعة الأولى، الإسكندرية 2008، ص 683
[3]- أ. بوضياف ياسين. مقال حول التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية جامعة الشلف الجزائر ص186

- يعرف **جير الدماير** التنمية الاقتصادية "بأنها عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن [1] "
- ويرى **د. إسماعيل صبري عبد الله** أن التنمية الاقتصادية بطبيعتها عملية شاملة، تشكل النمو الاقتصادي محورها الفقري، لكنه لا يستوعبها كاملة فمقاصد التنمية تتجمع في بناء دينامي حضاري محددة المعالم و القيم "[2].
- كما عرفها البعض بأنها "العملية الذي بمقتضاها ما يجري الإنتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي " [3].
- ويمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها "إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصادالوطني وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة وداعمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد[4].
- ويرى **د. أسامة عبد الرحمان،** وهو الرأي الذي يتفق عليه كثير من الكتاب بأن التنمية الاقتصادية هي "عملية مجتمعية واعية وداعمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه "[5].
- أما أحد الكتاب الاقتصاد الإسلامي فيرى أن التنمية الاقتصادية هي "عملية تؤدي إلى تعويض البناءات الأساسية للمجتمع وإبدالها ببناءات جديدة تسمح بإطلاق التقدم وتوجيهها لخدمة الرقي الإنساني "[6].

من خلال ما سبق يمكننا استخلاص **تعريفا شاملا للتنمية الاقتصادية** "على أنها الإستراتيجية التي تضعها الدولة وتهدف من خلالها إلى احداث تغيرات وتحولات إقتصادية وسياسية واجتماعية وفكرية تسمح بزيادة الدخل القومي الحقيقي ومنه زيادةمتوسط الدخل الفردي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة من أجل النهوض بالمجتمع وتحقيق الحياة والرفاهية لأفراده ".

2- الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي:

للوهلة الأولى عند استعمالنا لمصطلحي التنمية الاقتصادية والنمو الإقتصادي يتبادر إلى أذهاننا أنهما مرادفين لبعضهما البعض[1] لأن كلاهما يشتركان في النقاط التالية:

---

[1]- د. محمد صفوت قابل ،مرجع سابق ، ص64

[2]- د. محمد صفوت قابل،مرجع سابق، ص 65

[3]- د. مدحت القريشي، مرجع سابق، ص122

[4]- الزين منصوري، تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، الأردن، 2012ص82

[5]- د. عبد اللطيف مصطفى، د. عبد الرحمن بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت 2014 ، ص14-15

[6]- د. الطيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008 ، ص8

- فكلاهما يشير إلى معدل زيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة[2].
- كلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد أي زيادة الإستثمار المنتج لتنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع [3].
- كلاهما يعني التغيير للأحسن [4].

ورغم هذا التشابه في مفهوم المصطلحين إلا أنه هناك فروق أساسية وجوهرية بينمها تتمثل في:

- أن النمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات ملموسة في الجوانب الإقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية إلخ، بينما تعني التنمية الاقتصادية إضافة إلى النمو الناتج القومي الإجمالي حصول تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديمقراطية وفي التشريعاتو الأنظمة [5]،إذا النمو مفهوم كمي و التنمية مفهوم كمي و نوعي [6].
- النمو الاقتصادي عملية تغيير تلقائية بينما التنمية الاقتصادية جهدهادفوإداري مقصود[7].
- التنمية الاقتصادية مفهوم أكثر اتساعا وشمولا من مفهوم النمو الاقتصادي لأنها تنطوي على نفس مكونات النمو الاقتصادي إضافة إلى إجراء العديد من التغييرات في هيكل الاقتصاد [8].
- يقاس النمو الاقتصادي بالدخل الفردي الحقيقي أما التنمية الاقتصادية فتحتاج معايير متعددة الأبعاد وكمقياس التنمية البشرية مثلا[9].

ثانيا-عناصر التنمية الاقتصادية:

كما يمكن أن نطلق عليها مستلزمات التنمية الاقتصادية والتي يجب توفيرها لتحقيق تنمية إقتصادية ناجحة باعتبار أن عملية التنمية الاقتصادية تعتمد عليها وتتمثل في العناصر الأساسية التالية:

1-تراكم رأس مال:

---

[1]- د. مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 124 .

[2]- مرجع نفسه، ص 124 .

[3]- د. محمد عبد العزيز عجمية، د.، إيمان عطية ناصف، د. علي عبد الوهاب نجا،مرجع سابق ص 76 .

[4]- مرجع نفسه ص 77.

[5]- د. مدحت القريشي، مرجع سابق ص124 .

[6]- عبد اللطيف مصطفى، د. عبد الرحمن بن سانية ، مرجع سابق، ص16

[7]- مرجع نفسه، ص 16.

[8]- د. محمد، عبد العزيز عجمية، د ايمان عطية ناصف ،د.علي عبد الوهاب نجا ، مرجع سابق ص 100.

[9]- عبد اللطيف مصطفى، د. عبد الرحمن بن سانية ، مرجع سابق ص 16.

أو ما يعرف **بتجميع رأس مال** أو **التراكم الرأسمالي** يؤكد جميع الإقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس مال في تحقيق التنمية ويتم تجميعه من خلال عملية الإستثمار، والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقة، بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الإستثمار بدلا من توجيهها نحو مجالات الإستهلاك[1]حيث تعاني العديد من الدول النامية من ضآلة مدخراتها الوطنية وبالتالي من ندرة رأسمال و حتى الدول النامية التي تمتلك ثروات كالنفط أومعادن أخرى فإن اقتصادها يتسم بالإقتصاد أحادي الجانب وبالتالي فهي بحاجة إلى تحقيق تنمية في نسبة الاقتصاد وفروعه بشكل مناسب يؤدي إلى تكوين رأس مال ولذلك فالإستثمار الأجنبي المباشر يشكل أحد أدوات التعويض عن ضآلة هذه المدخرات [2].

2- الموارد الطبيعية:

تعرف الموارد الطبيعة "بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية "[3]أي كل ما تؤمنه الطبيعة من مخزونات طبيعية تكفل استمرار الحياة البشرية وتتراجع هذه الموارد نتيجة الاستغلال المفرط [4]لذلك يجب استثمارها بشكل اقتصادي وكفوء ويجعل منها أداة في انجاح التنمية [5].

وقد اختلف الاقتصاديون حول أهمية الموارد الطبيعية في إطارعملية التنمية الاقتصادية[6]:

- فهناك من يرى بأن الموارد الطبيعية تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية فقد ساعدت على توطين النشاط الاقتصادي في الثورة الصناعية وبالتالي تحديد طبيعة التصنيع فيها، كما مكنت من تحقيق مستويات عالية من الدخل الفردي رغم انخفاض نسبة التجارة الى الدخل القومي في بعض الدول، إضافة إلى اعتماد بعض البلدان على مواردها الطبيعية بشكل كلي.
- أما الآخرون الذين لا يرون تلك الأهمية الكبيرة للموارد الطبيعية في عملية التنمية فاستندوا في ذلك على إمكانية إستبدال وإحلال مواد خام طبيعية بمواد أخرى اصطناعية نتيجة التقدم التكنولوجي الذي يساهم في توسيع إمكانات اختيارطرق عديدة ومختلفة لإنجاز الوظائف الإنتاجية والتي أدت الى تقليل أهمية الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية.

---

[1]- د. مدحت القريشي، مرجع سابق، ص ص 134-135

[2]- د. عدنان مناني صالح، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية العراق 2013، ص363

[3]- د. مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 139

[4]- مرام تيسير مصطفى الفرا ، دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995-2011) ،رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة 2012 ،ص 38 .

[5]- د. عدنان مناني صالح، مرجع سابق، ص 363

[6]-د. مدحت القريشي، مرجع سابق، ص ص 140-141

وعلى كل حال يمكن القول بأن الموارد الطبيعية مهمة للتنمية وخصوصا في المرحلة الأولية لها ولكن لا يمكن اعتبارها قيدا على التنمية .

3- الموارد البشرية:

إن أهمية الموارد البشرية تنبع من حقيقة أنه لا يمكن إدارة الإنتاج بدون العامل البشري الذي يتوفر على القدرات والمهارات والمعرفة التي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية [1]، حيث أنه من المستحيل تصور حصول التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم لها ومنفذ لها، وبالتالي كمنتفع منها [2].

ولهذا تعد تنمية هذه الموارد العنصر الحيوي والفعال للتنمية الاقتصادية، فعلى مستوى الجانب الكمي فإن توعية وتدعيم عملية تنظيم الأسرة وتحديد النسل في الدول النامية التي تواجه مشكلة الإنفجار السكاني ،مسألة تحتاجها عملية التنمية جنبا إلى جنب مع الجانب النوعي كتحسين الحالة الصحية ومكافحة الأمية وتطوير التعليم وتدريب العامليونوتحسين الحالة التغذوية والذي يؤدي إلى ارتفاع إنتاجيتهم بسبب تزايد قدرتهم على استخذام رأس مال بشكل أكثر كفاءة وفعالية[3].

4- التقدم التكنولوجي:

التقدم التكنولوجي أو التكنولوجيا تعرف على أنها الجهد الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية وذلك بهدف التوصل إلى أساليب جديدة يفترض فيها أنها أجدى للمجتمع ،ويمكن أن تتضمن التكنولوجيا براءات لاختراع، والعلامات التجارية بالإضافة إلى المهارات التي لا تنفصل عن العاملين والمعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية (المعدات بصفة خاصة) وتساهم التكنولوجيا في زيادة القدر المتاح من الموارد الطبيعة عن طريق اكتشاف وإضافة موارد جديدة، أو من خلال ابتكار وسائل فعالة و أكثر قدرة على الكشف عما هو موجود من موارد طبيعية [4].

كما أن معظم الاقتصاديين يرون أن التقدم التكنولوجي هو العنصرالأهم في التنمية الاقتصادية والذي تفتقر إليه الدول النامية ولذلك فإن استقبال فنون العلم والتكنولوجيا يؤدي إلى تنمية الموارد البشرية وتطويع الموارد الطبيعية لخذمة عملية التنمية الاقتصادية.[5]

الفرعالثاني:أهداف وأهمية التنميةالاقتصادية:

أولا -أهداف التنمية الاقتصادية:

[1]- مرجع نفسه، ص ص137-139

[2]- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار للكتاب العالمي، الطبعة الأولى 2006، ص ص189-192

[3]-د. عدنان مناني صالح، مرجع سابق، ص 363

[4]- فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 197-198

[5]- د. عدنان مناني صالح، مرجع سابق، صفحة 363

على الرغم من تعدد أهداف سياسات التنمية الاقتصادية واختلافها بإختلاف البلدان إلا أنه يمكن تحديد هذه الأهداف بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية الثالثة عام 2000، والذي تبنته الأمم المتحدة ذلك كمايلي:[1]

- توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية ويشمل ذلك توفير درجة الاستقرار والطمأنينة كتشجيع الإستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية .
- الإبتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية منها و النقدية التي قد تؤدي الى حالات اقتصادية غير مرغوبة كالركود الاقتصادي أو التضخم .
- تحقيق قدرمن العدالة الاجتماعية والحد من اللامساواة في توزيع الدخول .
- التوسع في برامج التدريب في الأنشطة الاقتصادية لتحقيق قدرمن المهارة لدى المتدربين بين هذه الأنشطة مما يؤهلهم للمساعدة الفعالية في برامج التنمية الاقتصادية .
- حصر إمكانيات التنمية الاقتصادية وحصرالعوائد المتوقعة من استخدام هذه الإمكانيات
- السعي لتوفير الأساليب الفعالة وإتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة .
- تحقيق الأهداف الإقتصادية القومية المتمثلة في زيادة الدخل القومي ورفع مستوى معيشة المواطن، العدالة في توزيع الدخل وغير ذلك من أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة.

ثانيا-أهمية التنمية الاقتصادية:

تكمن أهمية التنمية الاقتصادية لأية دولة في العالم فيمايلي: [2]

- إن التنمية الاقتصادية هي أهم الأدوات التي تساعد الدول على الاستقلال الاقتصادي والابتعاد عن التبعية الاقتصادية بأشكالها المختلفة نتيجة تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي الذي يمكنها من التخلص من هذه التبعية بأنواعها .
- إن التنمية الاقتصادية تعمل على تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع فينعكس ذلك على المستوى الصحي والتعليمي لهم.
- تعمل التنمية الاقتصادية على توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع بالكميات والنوعيات المناسبة.
- تعمل التنمية الاقتصادية على تقليص الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع مما يؤدي إلى استقراره اجتماعيا وسياسيا.
- تعمل التنمية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى تحسين الناتج المحلي وتحقيق التطور الاقتصادي المنشود .

[1]- د. علي جذوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي (الواقع، العوائق، سبل النهوض) دارجليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى الأردن 2010، ص ص11, 12

[2]- حربي محمد عريفات، مقدمة التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع الطبعة الثانية، عمان، 2000، ص 54

- تعمل التنمية الاقتصادية على تقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية.

الفرع الثالث: مراحل ومقاييس التنميةالاقتصادية:

أولا – مراحل التنمية الاقتصادية:

يمكن أن نلخص مراحل التنمية الاقتصادية في أربع مراحل وتجدر الإشارة إلى أن هذه المراحل ماهي إلا نموذج عام للتنمية يمكن التخلي عن بعض هده العوامل[1]، في أي قطر معين إلا أن الخطوط العريضة كعملية التنمية تكاد تنطبق على جميع الأقطار وتتمثل في:

- **المرحلة الأولى:** تتميز بضرورة الشروع بإقامة الهياكل وتوفير المهارات الفنية الأساسية لذلك لابد من التركيز في هذه المرحلة على إعداد الكوادر الفنية وإقامة الهياكل الاقتصادية والتنظيمات الاجتماعية والسياسية ضمن إطار إقتصادي موجه نحو تحقيق التنمية السريعة.
- **المرحلة الثانية:** تركز على زيادة رأس مال الاجتماعية والإستثمار في إنشاء الطرق والموصلات ومشروعات الرَي والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية .... إلخ وقد يتطلب تحقيق ذلك الاستعانة بالقروض الأجنبية سواء من المنظمات الدولية أو بالاتفاقيات مع بعض الأقطار.
- **المرحلة الثالثة:** تتميز بتبني برامج معينة للتصنيع وتطوير القطاع الزراعي وقد تجد معظم الأقطار النامية نفسها عاجزة عن توفير العملات الصعبة اللازمة لتمويل هذه البرامج مما يحتم عليها ضرورة تعبئة مواردها الداخلية نحوالإستثمارات الخاصة في الصناعات التصديرية التي تعتبر المصدر الأساسي للحصول على العملات الصعبة.
- **المرحلة الرابعة:** تتميز بزيادة الصادرات المحلية بصورة كبيرة بحيث يتم الإعتماد بدرجة كبيرة على إيرادات التصدير في مواجهة متطلبات التنمية وتمويل نسبة كبيرة من الاستيراد على أسس تجارية.

ثانيا:–مقاييس التنمية الاقتصادية:

إن تعريف التنمية الاقتصادية وما يتضمنه من متغيرات نوعية أدىَ إلى صعوبة قياسها أوتحديد مقاييس معينة وثابتة لها، إضافة إلى تطور هذه المقاييس عبر الزمن تماشيا مع تطور مفهوم التنمية ونذكر منها:

1– المؤشرات الاقتصادية:

أ– الناتج المحلي الإجمالي:GDP

حيث أن المفهوم التقليدي للتنمية اقتصر على الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة و لكن ما يعاب على هذا المقياس أنه :[1]

[1]– بن لخضر عيسى، سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988–2015) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس –الجزائر 2018–2019، ص 166

- يستبعد التغيرات الحاصلة في الأسعار .
- لا يأخذ نمو السكان بعين الاعتبار.
- لا يظهر التكلفة التي يتحملها المجتمع .
- لا يعكس توزيع الدخل بين فئات المجتمع .

إضافة إلى ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية وصعوبة تحديد[2]مفهوم الدخل الحقيقي والاتفاق على البنود التي تحسب ضمن الناتج المحلي الإجمالي.

ب-الناتج المحلي للفرد:

تتمثل أهم المبررات في اتخاذ الناتج المحلي للفرد بوصفه مؤشر للتنمية في:[3]

- أنه مؤشر لمجموعة من النشاطات الأساسية ولتوفير السلع والخدمات وهو يعبرعن زيادة تغير شرطا ضروريا للتنمية تقريبا .
- إن قواعد حسابه معقدة وقد تطورت عبر الزمن وهي معروفة جيدا ومفهومة.

أما المبررات ضد إستعمال الناتج المحلي للفرد بوصفه مؤشرا للتنمية هي:

- أنه مؤشر لبعض الخصائص الاقتصادية للتنمية فقط
- ليس له مضامين مباشرة للمعايير غير الاقتصادية الأخرى
- يركز على كمية السلع والخدمات ويتجاهل كليا نوعية الحياة.

2-المؤشرات غير الاقتصادية:

أ- الحاجات الأساسية: BASIC NEEDS

وهذا الأسلوب يتطلب أن تقييم التنمية يصيغ المدى الذي تشبع فيه حاجات السكان في بلد نامي أو فقير،ويتضمن هذا الأسلوب اشباع المستويات الدنيا من الحاجات المادية مثل استهلاك الغذاء وتوفير السكن،الصحة،التعليم،.... إلخ ويركز هذا المؤشر على نحو أكثر حدة على فقراء الدول أقل تقدما وهو لا يعمل على ضرورة ارتفاع الدخل في هذه الدول والأرقام القياسية للإنتاج الكلي وتوزيع الدخل [4].

ب-مؤشر نوعية الحياة المادية (PQLI):

---

[1]- د. مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 23

[2]- د. محمد عبد العزيز عجمية، دار إيمان عطية ناصف، د. علي عبد الوهاب نجا ،مرجع سابق، ص 108

[3]-د. محمد صالح تركي القريشي علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، الأردن ص، ص 46،45

[4]- د. محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص 50

ومن المحاولات المعروفة في هذا المجال هي محاولة(D.MORIS) لتطوير مقياس جديد للتنمية يتمثل في مؤشر نوعية الحياة المادية ويتكون هذا المقياس من ثلاث مكونات: وفيات الأطفال،وتوقع الحياة عند السنة الأولى للطفل، والقراءة والكتابة عند العمر **15** سنة ويقيس هذا المؤشر إنجاز البلد في مجال التنمية وتكتب على المقياس من **1**إلى **100** فالحد الأدنى هو **(1)** والحد الأعلى هو **100**[1].

إن مؤشر نوعية الحياة المادية يبين النتيجة النهائية لإستعمال الدخل القومي من قبل الأفراد في تحقيق ما يرغبون فيه من حاجات أساسية (غذاء،صحة، تعليم ....) و بذلك فهو مؤشر يمكن وصفه كغطاء يغطي مؤشر الناتج المحلي للفرد(GNP)[2]و لا يستبدله كما أنه لا يقيس النمو الاقتصادي ولا يفسر الهيكل المتغير للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي ولا يقيس الرفاه الكلي أي لا يعبر عن مدى اشباع الحاجات الأساسية بل يقيس نوعية الحياة و التي تهم الفقراء [3].

ت-مؤشر التنمية البشرية (HDI): الذي يعد الأكثرحساسية والأحدث من بين المؤشرات لأغراض قياس التنمية ويشار له باختصار(HDI) لقد استعمل منذ عام 1990 من قبل الأمم المتحدة (لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) ويتأسس على ثلاث خصائص للحياة البشرية [4]:

- **الدخل الفردي:** وهومؤشر اقتصادي يمكن أن يكون مقياسا تقريبيا للإشباع كما أنه يعرض القوة الشرائية الحقيقة للأفراد.
- **التحصيل العلمي:**وهومؤشر اجتماعي مقاس من خلال توليفة من القراءة لدى البالغين ومتوسط سنوات المدرسة وهذا اعتراف بأهمية المستويات العالمية من بناء وتكوين المهارات لأغراض التنمية الحديثة .
- **توقعالحياة:**وهو مؤشر اجتماعي ويقيس طول فترة الحياة يعد هدفا مرغوبا كثيرا من قبل البشويعكس التقدم الذي حصل في مجالات الصحة والتغذية.

وتتراوح قيمة مؤشر التنمية البشرية أو ما يسمى بدليل التنمية البشرية فيما يبين الصفر **(0)** و الواحد**(1)** و كلما اقترب هذا الدليل من الواحد يعكس أن الدولة أكثر تقدما في مجال التنمية البشرية و العكس صحيح و تصنف الأمم المتحدة الدول وفقا لدليل التنمية البشرية إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي:[5].

المجموعة الأولى: دول ذات مستوى مرتفع من التنمية البشرية وتكون قيمة المؤشر بين (0.8-1)
المجموعة الثانية: دول ذات مستوى متوسط من التنمية البشرية وتكون قيمة المؤشر بين(0.5-0.8)
المجموعة الثالثة:دول ذات مستوى منخفض من التنمية البشرية وتكون قيمة المؤشر بين (0-0.5)

[1]- د. مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 24
[2]- د. مدحت صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص، ص 49-50
[3]- د. مدحت القريشي، مرجع سابق، ص، 25
[4]- د. محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص، ص 52،53
[5]- د. محمد عبد العزيز عجمية، د.، إيمان عطية ناصف، د. علي عبد الوهاب نجا ،مرجع سابق .ص124

وبعد مؤشر التنمية البشرية من أفضل المؤشرات لقياس التقدم الاقتصادي والاجتماعي ومن ثم عملية التنمية ككل لأنه يتضمن عديدا من الجوانب سواء الاقتصادية والاجتماعية معا

ومن الانتقادات التي وجهت إلى مقياس التنمية البشرية هي:[1]

- إن ثلاث مؤشرات فقط ليست كافية لتبيان مستوى التنمية البشرية .
- إنه مقياس نسبي وليس مطلقا فإذا تحسنت كل البلدان بنفس المعدل فإن البلدان الفقيرة لن يتغير موقعها .
- إن المقياس يحوَل الاهتمام بعيدا عن عدم المساواة الكبيرة .
- يغفل المؤشر بعدا هاما من أبعاد التنمية وهو الحريةالإنسانية .

المبحث الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية الاقتصادية

تعددت النقاشات والاختلافات حول العلاقة الموجودة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية, فتوالت الدراسات والبحوث من طرف العلماء والباحثين الاقتصاديين من اجل الوصول للنتيجة التي توضح طبيعة العلاقة بينهما و كيفية تأثيرالاستثمارالأجنبي المباشرفي التنمية الاقتصادية من الناحية النظرية، ولذلك ارتأينا الى تقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب نتناول من خلالها كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالتنمية منها :الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات ومستوى التشغيل .

المطلب الأول: العلاقة من حيث الناتج المحلي الإجمالي

هناك العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرونمو الناتج المحلي الإجمالي و قد اكدت هذه الدراسات على وجود وجهتي نظر بشأن هذه العلاقة و هما :

وجهة النظر الأولى: ترى أن لتدفق الاستثمارات الأجنبية اثرا ايجابيا على الأداء الاقتصادي حيث تعزز هذه الاستثمارات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالدول المضيفة[2]وباعتبار أن التنمية يعكسها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي[3]، كما انه يعتبر مؤشرا من مؤشرات قياسها فهذا سيؤدي الى :

– زيادة الإنتاج و الإنتاجية مما سيؤدي الى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه و تحسين مستوى المعيشة إضافة الى إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين و تصدير الفائض منها[1].

[1]– د. مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 27

[2]– د. محمد السيد الحاروني ، العلاقة السببية بين معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و نمو الناتج المحلي و معدل البطالة في مصر مجلة كلية الاقتاد و العلوم السياسية المقالة 4المجلد19 العدد4 أكتوبر 2018 ص99.

[3]– د.فليح حسن ,مرجع سابق , ص181 .

– رفع معدلات التكوين الرأسمالي في الدول المضيفة وذلك من خلال زيادة عدد و قيمة المشروعات الإنتاجية والتجهيزات الرأسمالية هناك ,فضلا عن ذلك ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساعد في تنمية و تحديث مشروعات البنية الأساسية مثل الطرق ووسائل الاتصال السلكي واللاسلكي، وكذلك مشروعات الخدمات كالمستشفيات والمدارس والمساكن وهذا من شأنه ان يؤدي الى ارتفاع معدلات نمو الناتج الوطني [2] .

وجهة النظر الثانية:

ترى ان لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة مجموعة من الأثارالسلبية على اقتصاديات الدول المضيفة ولهم مجموعة من المبررات منها [3]:

- يترتب على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة اثر المزاحمة على الاستثمارات المحلية .
- تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تكتفي بالسوق المحلي للدول المضيفة ومن ثم لا تسهم في زيادة التصدير وتحسين الميزة التنافسية بالدولة المضيفة, هذا بالإضافة الى التدفق العكسي لتحويلات الأرباح لخارج الدول المضيفة .

المطلب الثاني: العلاقة من حيث ميزان المدفوعات

ان لميزان المدفوعات دورا حيويا في الحياة الاقتصادية فهو الواجهة التي تنعكس فيها وضعية الاقتصاد في البلد المعني، كما يظهر من خلاله تطور المعاملات الاقتصادية الخارجية مع باقي الدول فهو يمثل احد النوافذ الهامة التي يمكن من خلالها الكشف عن أداء الاقتصاد الوطني لذلك البلد وعن قدرته في توسيع القاعدة الإنتاجية وفي تعميق حضوره الاقتصادي على الساحة الدولية وهو الى جانب ذلك يعتبر الالة الرئيسية التي يتم من خلالها إيجاد الاستقرارفي أسعار الصرف من خلال تحقيق تراكمات في حجم الاحتياطيات من العملات الدولية .

ومن هنا فإن التعامل مع ميزان المدفوعات أمرهام و محوري لا تستطيع اية خطة اقتصادية او أي برنامج تصحيح وإنعاش اقتصادي أن يتجاهله .

هناك العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات وقد اكدت هذه الدراسات على وجود وجهتي نظر بشأن هذه العلاقة وهما [4]:

وجهة النظر الأولى :

---

[1]– د. محمد السيد الحاروني مرجع سابق، ص 99 .

[2]– د. الزين منصوري ,مرجع سابق, ص ص379–380 .

[3]– د. محمد السيد الحاروني مرجع سابق، ص ص 99 –100

[4] – نسرين برجي,الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثارها على التنمية الاقتصاذية في الدول العربية –دراسة حالة الجزائر أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي,الجزائر 2012–2013، ص 147–148.

ترى ان الاستثمار الأجنبي المباشر ذواثر ايجابي على ميزان المدفوعات و لهذا كانت من الأهداف الرئيسية التي دفعت الدول المضيفة الى تقديم الحوافز والتشجيعات المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال انشاء أنشطة استثمارية في قطاعاتها الاقتصادية المختلفة هي علاج العجز المزمن في موازين مدفوعاتها من خلال ما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر من زيادة في التدفقات الداخلة اليها من العملات الأجنبية المتمثلة في رأسمال المشروع والقروض والمنح التي يجنيها المستثمر الأجنبي من المصادر الأجنبية الخارجية والتي ليس بمقدور الدول المضيفة الحصول عليها بالإضافة الى ما يحققه هذا الاستثمار من زيادة لإيرادات الدولة، عن طريق تمهيد السبل امام منتجاتها للتسويق والمنافسة بالخارج جراء المعرفة والخبرة و القدرة التي يمتلكها هذا الاستثمار للوصول الى أسواق المال العالمية، لاسيما اذا كانت هذه المشروعات الاستثمارية موجهة للتصدير او احلالها محل الواردات .

ان مثل هذه الانعكاسات الإيجابية على موازين مدفوعات الدول المضيفة خاصة فيما يتعلق منها بزيادة ايرادات الدولة النقدية، والاستفادة منها في إقامة مشاريع البنية الأساسية وتمويل المشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية ..الخ

وجهة النظر الثانية:

ترى أن للاستثمار الأجنبي المباشر انعكاسات سلبية على ميزان المدفوعات للدول المضيفة حيث انها تمارس تأثيرا واضحا من خلال اعتماد الشركات الأجنبية المستثمرة على الاستخدام الكثيف للموارد المستوردة من سلع وسيطة وخدمات، كما ان هذه الشركات تحظر على فروعها منافستها في الأسواق العالمية او تحدد لها أسواق معينة للتصدير إضافة الى ممارستها تأثيرا من خلال التحويلات المالية الخارجة المتمثلة في الفائدة على رأس المال المستثمروالأرباح المحولة للخارج وتحويل قسم من الرواتب وأجور الأجانب العاملين في تلك المشاريع والمشروعات ومدفوعات خدمات نقل التكنولوجيا من براءات الاختراع والعلامات التجارية والتراخيص .

كل هذه الانعكاسات السالفة الذكر تشكل ضغطا على ميزان المدفوعات و ما يتبعه من مشاكل جراء نقص النقد الأجنبي للدولة لخدمة هذه الاستثمارات الأجنبية فهنالك تكلفة غير مباشرة تتمثل في الاثار السيئة للإجراءات التي تتخذها الدولة لإعادة التوازن الى ميزان المدفوعات [1]. مما يؤثر سلبا على مخططاتها و برامجها التنموية.

المطلب الثالث: العلاقة من حيث مستوى التشغيل

هناك العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومستوى التشغيل وبينت وجود وجهتي نظر بشأن هذه العلاقة وهما :

وجهة النظر الأولى :

[1]– د.صالح صالح احمد عنقاد، الاستثمار وأهميته وضرورة التعاون الاقتصادي الإقليمي لتحقيقه في الدول النامية جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم الجزائر ,بدون –الحالة اليمينية –دار زهران للنشر والتوزيع الأردن, بدون طبعة، بدون سنة ص63 .

ترى ان عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي الى زيادة فرص العمل و ما يترتب على ذلك من زيادة في الأجور وإيجاد دخول لفئات معينة تخلقها نشاطات المشروعات الأجنبية مقابل استخدام خدمات معينة مثل استئجار أراضي ,او مباني تؤدي بطرق مباشرة اوغير مباشرة الى مزيد من التنمية[1]، حيث تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحسين مستوى التشغيل من خلال[2]:

- خلق علاقات تكامل بين أوجه النشاط الاقتصادي في الدولة المضيفة وذلك من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء المشروعات لتوفير المواد الأولية لهذه الشركات اضافة الى تقديم خدمات المساعدة الأخرى الامر الذي يؤدي الى زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل .
- ان توسع أنشطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانتشارها الجغرافي سوف يؤدي الى خلق فرص عمل جديدة في المناطق النامية والمتخلفة اقتصاديا داخل الدولة مما يعزز من تنميتها .
- تنمية و تدريب الموارد البشرية مما يؤدي الى رفع مستوى إنتاجية العمالة ومهارتها الفنية والإدارية .

وجهة النظر الثانية:

ترى ان في بعض الحالات لا يؤدي الاستثمارالأجنبي المباشر إلى الدور الملحوظ في خلق فرص عمل واكساب العمالة الوطنية المهارات التكنولوجية الحديثة بسبب استخدام الشركات الأجنبية المستثمرة لأساليب تكنولوجيا كثيفة راس المال[3].

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تناولت الكثيرمن الدراسات موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية .

المطلب الأول: الدراسات السابقة

من خلال عملية البحث وجمع المعلومات حول متغيرات الدراسة موضوع البحث والعلاقة بينهما ومختلف النقاط المهمة بموضوع الدراسة، تحصلنا على عدة دراسات سابقة ناقشت نفس الموضوع من جوانب مختلفة وفي فترات مغايرة وسابقة أيضا ومن أهمها نجد:

1) دراسة لأسماء فزاني بعنوان " دورالإستثمارالأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بالدول النامية حالة الجزائر، مذكرة ماستر في علوم التسيير – جامعة أم البواقي 2013/2012 ، حيث هدفت الدراسة على

[1]–د.صالح صالح احمد عنقاد ,مرجع سابق , ص61 .

[2] – د. زعفران منصورية العلمي فاطمة, ورقة بحث حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية بدون طبعة بدون سنة ، ص 50

[3]– د.جمال منصر، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ,مجلة دفاتر المتوسط ,قسم العلوم السياسية جامعة قالمة الجزائر ,ص 54 .

الوقوف على مدى فائدة و جدوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول المضيفة في تدعيم التنمية والوقوف على واقع المناخ الإستثماري في الدول النامية أساسا، وخلصت الدراسة كنتيجة إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم دعائم التنمية في الدول النامية في عدة نواحي زيادة في فرص العمل وإستيعاب تقنيات جديدة وتحسين ميزان المدفوعات وهذا عن طريق التوجيه الأنسب لهذا الإستثمار و مدى قدرتها على تقييم جدواه ومنافعه الاقتصادية.

2) دراسة لمطاي علي بعنوان "الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و دوره في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر2000-2014،مذكرة ماستر في علوم التسيير- جامعة خميس مليانة 2016/2015،هدفت الدراسة للوصول لعدة أهداف أهمها تقييم مناخ الإستثمار في الجزائر من خلال سياسة التحفيز على الإستثمارات ووضع إستراتيجية لمناخ إستثماري ملائم ينافس باقي الدول في اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها :-أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في خلق قيمة مضافة وتحويل التكنولوجيا ،التوجه الكبير إلى قطاع المحروقات والإتصالات الأمر الذي يسمح لإحداث توازن قطاعي، وفي الأخير المعوقات والعراقيل الموجودة في الجزائر خاصة البيروقراطية التي أدت إلى كبح تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

3) دراسة لبن زموري خيرة بعنوان "دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية " مذكرة ماستر في العلوم التجارية جامعة المسيلة 2019/2018 حيث هدفت من خلال دراستها إلى تحليل واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر ومحاولة تفسير العلاقة التي تربط بين الإستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الإقتصادية، و خلصت الدراسة الى انه بالرغم من ضآلة حجم تدفقات الإستثمارالأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر مقارنة بالإمكانيات المتاحة إلا أن أهميتها كبيرة خاصة فيما يتعلق بمساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي الرفع من مستويات التنمية الاقتصادية.

4) الدراسة التي قامت بها Université Tipaza – Soumeya Bacha –بعنوان: "la réalité desinvestissements directs étrangères en Algérie état des lieux et diagnostic"– مقالة علمية بمجلة اليزي للبحوث والدراسات، المركز الجامعي اليزي العدد الثالث 2018 ، الصفحات (559 حتى572)، والتي تهدف إلىإبراز أهمية ومكانة الإستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الامتيازات والحوافز الممنوحة خاصة الدول النامية التي تعجز عن تمويل التنمية الاقتصادية ذاتيا ومحليا في المقابل على هده الدول جدب هذه الاستثمارات وتوفير المناخ الاستثماري المناسب .

المطلب الثاني: القيمة المضافة

تطرقت دراستنا إلى الوقوف على الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشرفي تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (2014-2020) وقد استخدمنا المنهجين الوصفي و التحليلي في الدراسة لمعرفة مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشرفي المؤشرات الاقتصادية الرئيسية بالجزائر خلال الفترة (2014-2020) وذلك

في ظل الأوضاع الدولية خاصة ازمة النفط 2014 وجائحة كورونا (كوفيد19) حيث سلطنا الضوء على مدى تطور معدلات كل من الناتج المحلي الإجمالي، مستوى التشغيل بالإضافة الى تطور الأرصدة الرئيسية في ميزان المدفوعات .

وقد توصلت نتائج دراستنا الى ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر غير مستقرة في مستوى ضعيف في ظل الازمات والأوضاع العالمية خلال فقرة الدراسة، خاصة أزمة النفط 2014 وأزمة كوفيد19، مما أدى إلى ضعف الدور الذي يلعبه في تغطية الفجوة بين المدخرات المحلية و حاجات الاستثمار وبالتالي الدفع البطيء لعجلة التنمية الاقتصادية بالجزائر.

واختلفت دراستنا عن الدراسات السابقة في الفترة محل الدراسة والتي شهدت حدوث الأزمة النفطية سنة2014 والآثار الناجمة عنها في السنوات المتعاقبة والتي تمثل سنوات الدراسة ،بالإضافة إلىالأزمة الصحية العالمية ابتداء من ديسمبر 2019 ، و مما نتج عنهما التأثيرالسلبي على متغيرات النشاط الاقتصادي العالمي مما اثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر،وبالتالي عدم تحسينها المؤشرات الإقتصادية عكس الدراسات السابقة التي أظهرت الدور الإيجابي والجوهري على المؤشرات الاقتصادية حتى وان كان يتسم بالضعف .

خلاصة الفصل

الاستثمارات الأجنبية المباشرة ظاهرة اقتصادية حديثة تناولها العديد من الاقتصادين والمفكرين من خلال عدة دراسات وأبحاث كما زاد الاهتمام بها مع بداية التسعينيات من طرف البلدان المتقدمة ثمتلتها البدان النامية كذلك بعد حصولها على استقلالها وذلك من اجل رفع التحدي وتحسين نوعية حياة الفرد والمضي قدما في سياساتها الاقتصادية ومخططات التنمية الموضوعة الى جانب مواكبة العولمة والانفتاح الاقتصادي العالمي، فالجزائر أيضا سارت في هذا الاتجاه وبدأت منذ استقلالها تهتم بالاستثمار وتسعى الى جذب المزيد من الاستثمارات لما تحققه من مزايا وقيمة مضافة للاقتصاد الوطني وذلك من خلال سن قوانين ووضع تشريعات متعاقبة ومنح المزيد من التسهيلات بما يتماشى وواقع الاقتصاد الجزائر في ظل ما مر به من أزمات ومشاكل الى غاية يومنا هذا،فلا زالت الجزائر تواجه عوائق وصعوبات في عملية استقطاب هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فسوف نتناول في الفصل الثاني مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر في الفترة 2014-2020 من عدة نواحي أهمها الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات ومستوى التشغيل.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2014_2020 وانعكاساته على التنمية الاقتصادية

تمهيد

نسعى من خلال هذه الدراسة الى اظهار دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بالجزائر من خلال تسليط الضوء على التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار والتعديلات التي أدخلت عليها في سبيل تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي بالجزائر واستقطاب المستثمرين الأجانب،إضافة إلى مجهودات الدولة الجزائرية في مجال التنمية الاقتصادية حيث عملت على وضع برامج ومخططات تنموية تسعى من خلالها الى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

ومن اجل تحقيق أهداف هذه الدراسة وإبراز أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر كمصدر من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية سنقوم بإسقاطها تم دراسته ومناقشته نظريا في الفصل الأول على واقع الاقتصاد الجزائري لإثبات صحة او نفي الفرضيات المطروحة سابقا من خلال تحليل تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر تطور مؤشرات الاقتصاد الجزائري المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، ميزان المدفوعات ومستوى التشغيل.

لهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين فالأول نتناول فيه واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما المبحث الثاني فخصصناه لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الأول: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

ان واقع الاقتصاد الدولي وما يتميز به من تشابك في العلاقات الدولية و انتهاج اغلبية دول العالم سياسة الانفتاح الاقتصادي لمواكبة التطورات العالمية وسعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية فرض على الجزائر تبني إصلاحات جديدة في نظمها الاقتصادية والتشريعية لتهيئة المناخ المناسب للاستثمار الاجنبي المباشر .

المطلب الأول:سياسة الاستثمار والتنمية الاقتصادية في الجزائر

الفرع الأول: السياسة العامة للاستثمار:

في ظل انتهاج الجزائر لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي سعت من خلالها الى محاولة الاندماج في المحيط الاقتصادي العالمي الجديد لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل التنمية الاقتصادية والنهوض بالمجتمع ورفاهيته عملت على توجيه الاستثمار وفق ثلاث مراحل رئيسية تتمثل في :[1]

- الاستثمار في مشاريع خارج قطاع المحروقات و التي تعمل على خلق فرص عمل بتكاليف معتدلة تبنتها الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب .
- التشجيع على إقامة مشاريع استثمارية في المناطق المراد ترقيتها بغرض بتقديم تحفيزات وضمانات هامة لتفادي تمركز المشاريع في مناطق معينة على حساب مناطق أخرى مما يؤدي الى عدم العدالة في توزيعها
- تشجيع الاستثمار في الأنشطة الرئيسية والتصديرية لأهميتها في جلب العملة الصعبة من خلال سن القوانين والتشريعات المحفزة للاستثمار.

ان غرض الدولة الجزائرية من هذه التوجيهات (المحاور) هو تشجيع الاستثمار وخاصة الاستثمار الاجنبي المباشر.

الفرع الثاني: سياسة التنمية الاقتصادية في الجزائر

منذ الثمانينات أخذت الجزائر في القيام بإصلاحات جذرية بما تتلاءم ومتطلبات المستثمر المحلي والأجنبي خاصة حيث شرعت بإصلاح المؤسسة العمومية الاقتصادية عبر مرحلتين أولها بمنح استقلالية للمؤسسة العمومية بموجب القانون 01/88 المؤرخ في 1988/01/12 وإعطاء الحرية لها في التعاقد وفق القانون التجاري وكان هذا الاجراء ضمن التدابير التي صاحبت تبني الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي الذي فرضه صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1995/03/01 و1998/04/01 ثم يليها إقرار عملية خوصصة المؤسسات العمومية بعد فشل المرحلة الأولى في تحقيق الأهداف المرجوة منها بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 1994 حيث تنازلت عليها لصالح المسيرين الخواص للمساهمة في راس مال المؤسسات العمومية و هذا في حد 49% ثم وسعت هذه المساهمة وأصبحت غير محدودة من خلال قانون الخوصصة 1995، بينما أول برنامج خوصصة كان 1996مدعما من طرف البنك العالمي في مجال الخدمات واستفادت حوالي 200 مؤسسة عمومية من هذا البرنامج إضافة الى

[1] منصوري الزين ، مرجع سابق ،ص 94

سياسة تحرير التجارة من الرسوم الجمركية، وإلغاء الحواجز الجبائية لهدف جعل الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحا على الأسواق العالمية كذلك عملت على تحرير الأسعار والتخلي عن الدعم عن الأسعار ذات الاستهلاك الواسع من اجل استقطاب المستثمرين الأجانب مما أدى الى رفع نسبة الاستهلاك ك من 1.3% سنة 2001 الى 3.7% سنة 2002.

اما في مجال النظام البنكي الجزائري وباعتباره العمود الفقري للاقتصاد والتنمية فقد تم تحديثه من خلال نظام النقد والقرض الصادر في 1990/04/14 من خلال خوصصة البنوك العمومية واثراء الساحة المصرفية بالترخيص لمؤسسات مصرفية خاصة محلية و اجنبية و دخول مؤسسات مالية .

ومن اهم العوامل التي تساعد على جذب الاستثمار الاجنبي هو تبني المعايير الحسابية الدولية، وفي هذا الاطار تبنت الجزائر النظام المحاسبي الجديد الذي بدا تطبيقه في المؤسسات سنة 2009 لإعطاء فرصة اكبر للمستثمرين عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية إضافة الى تطوير الأجهزة الاستثمارات وتنظيمها عن طريف قوانين الاستثمار والمالية المتعاقبة [1].

فضلا عن طرح الجزائر جملة من المخططات التنموية الهادفة الى تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية بالبنى التحتية الضرورية من اجل توفير وتدعيم المرافق العامة لتطوير أي مجال من مجالات الاستثمار وتلخص في خمس مخططات هي برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001 –2004)،البرنامج التكميلي لدعم النمو (2009–2015) البرنامج الخماسي للتنمية (2010–2014) ، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015–2019)،النموذج الجديد للنمو (2016–2030)، وقد سخرت لها مبالغ مالية قدرت ب531.8 مليار دولارتهدف في مجملها الى دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنية، تحسين مناخ الاستثمار ودعم النشاطات الخالقة للقيمة، تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي وترقية الصادرات الى خارج المحروقات ،مكافحة البطالة، ودفع قطاع الاشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق، ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة، الاستمرار في توسيع قاعدة السكن لإعادة الاعتبار للنسيج العمراني،تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية وتثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية .

تمكنت الجزائر مند بداية هذه البرامج التنموية 2001 الى اليوم من تحسين مؤشراتها و توازناتها الاقتصادية وتحقيق عدة مكتسبات وطنية هامة في العديد من المجالات حيث تمكنت في مجال التعليم من انجاز 6105 مؤسسة مدرسية و53 مؤسسة تعليم عالي و416 معهد تكوين مهني اما على مستوى الصحة فقد تمكنت من انجاز 1336 مستشفى و عيادة متعددة الخدمات، في الموارد المائية تم انجاز 37 سد، وفي قطاع السكن تم تليسم اكثر من 3.5 مليون وحدة سكنية وقرابة مليون وحدة سكنية قيد الإنجاز وعلى مستوى الثقافة نم تحقيق 461 من دور الثقافة ومكتبات ومتاحف ومسارح ومركبات وقاعات رياضية، على مستوى الطاقة زاد عدد السكنات المربوطة بالغاز الطبيعي والكهرباء الى اكثر من 9 مليون سكن اما على مستوى الطرقات والنقل تدعمت بتسجيل الطريق

[1] –سنوسي بن عومر ،مراد لودية ، محمد جميل، واقع الاستثمار الاجنبي في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر واثره على التنمية الاقتصادية ، المجلة الجزائرية الاقتصادية والإدارة ، العدد 05، أفريل 2014 ،ص 30الى 33.

السيار على طول 1133كلم الذي يربط بين مختلف الولايات الشمالية من الشرق الى الغرب بالإضافة الى الطرق وتدعيم شبكة السكك الحديدية 2200 كلم .[1]

المطلب الثاني: القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار في الجزائر

منذ استقلال الجزائر واسترجاعها للسيادة الوطنية بدأت تعمل على وضع الاطار القانوني للاستثمار من اجل تشجيع على الاستثمار بما فيها الاستثمار الأجنبي من اجل المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والرفع من مستويات المعيشة المتدنية التي كانت تعاني منها الجزائر آنذاك بعد،حيث عرف قانون الاستثمار في الجزائرتطورات متتالية من خلال مجموعة من القوانين المتعاقبة والمحطات التشريعية المختلفة التي تتماشى ومتطلبات كل مرحلة مرت بها الجزائر بعد الاستقلال الى غاية يومنا هذا وشهد هذا التطور مرحلتين أساسيتين سنتناولهما بالدراسة في هذا المبحث.

الفرع الأول : الاطار القانوني للإستثمار في الجزائر

أولا- المرحلة الأولى منذ 1963 الى غاية 1990 :

مرحلة اقتصاد السوق الموجه الذي يتميز بسيطرة القطاع العام في ظل النظام الاشتراكي والاقتصاد الموجه بنوع من الرقابة الإدارية حيث كانت الدولة المحتكر الجيد للقطاع الاقتصادي [2]، وابرز ما تم إصداره في هذه المرحلة.

1-القانون 63-277:

صدر القانون 63-277 المتعلق بالاستثمار المؤرخ في 1963/07/26، يعتبر أول قانون للاستثمار في الجزائر والمتضمن لبعض الحوافز والتسهيلات وحتى المعوقات الخاصة بالاستثمار آنذاك حيث اعطى اهتمام اكبر للاستثمارات الوطنية بالنظر مع الأجنبية التي كان لها دور ثانوي، كما تم تحديد المجالات المتعلقة بالاستثمار قانونا ولم يكن هذا القانون محفزا للأجانب بسبب عدم استقرار الأوضاع السياسية في الجزائر بعد الاستقلال مما أدى الى فشله .

2-الامر 66-284 :

[1]- د .هدى بن محمد عرض وتحليل االبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019،مجلة كلية السياسة والاقتصادالعدد05، جانفي 2020- 22، ص60-61

[2]-ربيعة التجاني، الاطار التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المنتج في الجزائر ما بين قانونين الاستثمار 03/01 و09/16 (دراسة حالة الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار)،المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية،المجلد الخامس،العدد الثاني، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ،2021،ص322

صدر الامر 66-284 في 15 ديسمبر 1966 وهذا بعد فشل القانون63-277 السابق ذكره : حيث تبنت الجزائر قانونا جديدا للاستثمار جاء ببعض الضمانات لم تجذب المستثمرين الأجانب لأنها نصت على عدم امكانية التأميم الا اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك وإمكانية الاستثمار مع الشريك الأجنبي في القطاعات الحيوية، فهذا القانون لا يحمل الإرادة السياسية لفتح الاستثمارالخاص الأجنبي والوطني[1].

3-القانون 82-11:

صدر القانون 82-11 في 21 اوت 1982 حيث اقتصر تطبيقه على المستثمرين الخواص الوطنيين على غرار الأجانب ثم تمم بصدور القانون 82-13 المؤرخ في 28 اوت 1982 الذي حدد كيفيات انشاء شركات مختلطة وطنية وأجنبية تضمن مشاركة المستثمر الأجنبي في التسيير واتخاذ القرارات والاستفادة من امتيازات ضريبية وقروض مصرفية [2].

4-القانون 86-13 :

صدر القانون 86-13 المؤرخ في 19 اوت 1986 ليعدل و يتمم القانون رقم 82-13 حيث اهم امتياز جاء به هذا القانون للمستثمر الاجنبي هو المشاركة في اتخاد القرارات في ظل الشركة المختلطة [3]، وجاء هذا التعديل بعد انهيار أسعار البترول في سنة 1986 وما لحق بالجزائر من ضرر وعجز في ميزان مدفوعاتها جراء الأزمة النفطية مما اثرسلبا على وتيرة التنمية الاقتصادية بالبلاد ، فهذا التعديل يعتبر كنوع من التحفيزللمستثمرين الأجانب بالإضافة الى توسيع مجال الاستثمار وابرام عقود دولية واللجوء الى التمويل الخارجي [4].

ثانيا –المرحلة الثانية :

وتعرف بمرحلة الانفتاح الاقتصادي العالمي وهو ما يتطلب جديا إعادة النظر في القوانين المنظمة للاستثمارات الأجنبية والتي كان معمولا بها في المرحلة المذكورة سابقا وذلك من اجل العمل أكثر على تطويرمناخ الاستثمار في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي ومنة خلال المزيد من الضمانات والحوافز الجدية حيث ميز هذه المرحلة صدور عدة قوانين ابرزها :

1-قانون النقد والقرض:

[1]– د.حساين سامية، مستجدات الاستثمار في الجزائر في ظل القانون رقن 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار،اشغال الملتقى الوطني الثالث، كاية الحقوق ، جامعة محمد بوقروة ،الجزائر ،ماي2017،ص ص 11،12.

[2]– ربيعة التجاني،مرجع سابق ،ص322.

[3]– القانون رقم 86-13 المؤرخ في 19 اوث 1986 ،يعدل ويتمم القانون رقم 82-13 المؤرخ في 28 اوث 1982 ، المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها ، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد35 ،المادة 05 ،ص 147

[4]– ربيعة التجاني ، مرجع سابق ، ص 322

صدر قانون النقد والقرض10/90 بتاريخ 1990/04/14و يعتبر نصا تشريعيا يعترف بالأهمية البالغة التي يجب ان يكون عليها فيها النظام البنكي وفتح المجال بحرية انتقال رؤوسالأموال من والى الأموال من والى الجزائر كما فاتح المجال امام مساهمة اراس مال الأجنبي بكل انواعه في عملية التنمية الاقتصادية [1]، حيث نص صراحة على السماح للأجانب بالاستثمار في الجزائر وإقامة شراكة اقتصادية ومالية مع إمكانية تحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع اقتصادية مع الغاء شرط المشاركة 51/49 [2].

2-المرسوم التشريعي 93-12:

صدر المرسوم التشريعي 93-12 و المتعلق بترقية الاستثمار بتاريخ 1993/10/05[3] قصد توفير البيئة القانونية و التشريعية الملائمة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ظل المنافسة الكبيرة الي تتزامن مع انفتاح الجزائر مع اقتصاد السوق [4]حيث شكل هذا المرسوم اول نص قانوني محرر للاستثمار في الجزائر لأنها ملزمة بتجسيد سياسة التفتح الاقتصادي المتبعة آنذاك ، فرغم هذا الجانب التحرري والتحفيزات المقدمة في ظل المرسوم التشريعي 39-12 الا ان حصيلة الاستثمارات الاجنبية المسجلة جد ضعيفة منذ صدوره [5].

بالإضافة الى قانون النقد و القرض الذي عالج ملف الاستثمار الأجنبي المباشر الا انه ظل بدون وضوح الى غاية تاريخ 05 /1993/11 مع صدور اول قانون يشجع الاستثمار الأجنبي لتوسيع مشاركة راس المال الخاص المحلي والأجنبي لإنجاز برامج الاستثمار التي تحقق أولويات الدولة خاصة في خلق فرص عمل وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات [6].

3-الامر 03-01 :

[1]- صياد شهيناز ،الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)،مذكرة ماجستير نخصص مالية دولية ، جامعة وهران ، الجزائر (2012-2013)، ص 63 .

[2]- ربيعة تجاني ، مرجع سابق ، ص323 .

[3]-المرسوم التشريعي 93-12 الصادر في 1993/10/05 ، الجريدة الرسمية الجزائرية ،العدد 64 .

[4]- سحنون ياسمينة ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائرو اثرها عاى تدفق الاستثناء الأجنبي المباشر شهادة ماجستير ،نخصص العلوم الاقتصادية ،جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة :2012/2011، الجزائر ،ص 95

[5]- ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتفاقيات الدولية ،ص 519.

[6]- أسماء سي علي ، سهام طرشاني ،بن يوسف خلف الله ،القاعدة الاستثمارية 49/51 و دورها في تعطيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 ، مجلة الباحث ،المجلد 21، العدد 01 الجزائر ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ص 200 .

مع مطلع الالفية الثالثة دعت الضرورة الى مراجعة وتطوير قانون الاستثمار في الجزائر حتى يتماشى مع الواقع الجديد في ظل تحسن الأوضاع الأمنية والسياسية واسترجاع الجزائر لمكانتها في المحافل الدولية مع تفعيل قانون المصالحة الوطنية حيث تم اصدار الامر الرئاسي 03-01 و المتعلق بتطوير الاستثمار[1] .

إلاأن المادة 58 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 التي من خلالها تم تعديل الامر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار من خلال استحداث المادة 04 مكرر "لا يمكن انجاز الاستثمارات الأجنبية الا في اطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة 51% على الأقل من الرأسمال الاجتماعي، ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء "حيث هدا التعديل يدل على نية المشرع الجزائري على تعميم تطبيق قاعدة الشراكة الدنيا في كل القطاعات الاقتصادية بما فيها نشاط التصدير خاصة في سنة 2014 من اجل تخفيض فاتورة الاستيراد بالنظر مع تدهور أسعار النفط وكذلك مراقبة تحويل أرباح الشركات الى الخارج بشكل افضل[2] .

4-القانون16-09:

في سنة 2016 تم اصدار الدستور الجزائري الجديد حيث تنص المادة من دستور 2016 على :

- حرية الاستثمار والتجارة معترف بها و تمارس في اطار القانون .
- تعمل الدولة على تحسين مناخ الاعمال و تشجيع على ازدهار المؤسسات دون تمييز خدمة للتنمية الاقتصادية الوطنية [3]، وتماشيا مع الدستور الجديد2016 تم اصدار القانون 16-09 المؤرخ في 03 اوث 2016 المتعلق بترقية الاستثمار ويلغي الامر 03-01 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار [4].

حيث نصت المادة الأولى من الامر 03-01 على ان " يحدد هذا الامر النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات ة كذا الاستثمارات التي تنجز في اطار منح حق الامتياز و/او الرخصة "لتصبح هذه المادة في اطار القانون الجديد " يهدف هذا القانون الى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات "حيث تم حدف شرطي الامتياز و الرخصة [5].

5- قانون رقم 19-14 :المتضمن قانون المالية لسنة 2020: حيث نصت المادة 109 من هذا القانون على الغاء العمل بالقاعدة الاستثمارية 49/51 والإبقاء عليها فقط في الأنشطة التي تكتسي طابعا استراتيجيا من خلال

---

[1] -الامر 01-03 الصادر في 2001/08/03 ،و المتعلق بنطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية ،العدد 47 .

[2]-د.حميد سلطاني،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة محمد بوقروة، بومرداس (الجزائر)،الاستثمار الأجنبي في الجزائر من قاعدة الشراكة 49/51 الى القطاعات الاستراتيجية ، مجلة الاجتهاد القضائي المجلد 12 العدد 02 أكتوبر 2020 ، مخبر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع – جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص 243 .

[3]-القانون رقم 16-01 مؤرخ في 2016/03/06 يتضمن تعديل الدستور الجزائري ، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد14، المادة 43

[4]-عميروش فتحي ، مرجع سابق ، ص563 .

[5]-د.حساينسامية ، مرجع سابق ، ص 27 .

المادة "ترتبط ممارسة أنشطة إنتاج السلع والخدمات التي تكتسي طابعا استراتيجيا بالنسبة للاقتصاد الوطني بتأسيس شركة خاضعة للقانون الجزائري يحوز المساهم الوطني المقيم نسبة 51% على الأقل من رأسمالها "[1].

الفرع الثاني: الاطار المؤسساتي للاستثمار في الجزائر

بداية من سنة 1993 ومع إصدار وتطوير قوانين الاستثمار في الجزائرتماشيا مع المرحلة الاقتصادية الجديدة ومن اجل وضع بيئة قانونية وصحية للإستثمار بتوفيرالضمانات والتسهيلات والحوافز التي من شانها جذب الاستثمارات الأجنبية تم وضع تطوير أيضا الإطار المؤسساتي الازم لعملية الاشراف على الاستثمارات ومتابعتها وترقيتها.

أولا – انشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها APSI

تمخض عن المرسوم التشريعي 93-12 [2]انشاء الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار وهذا بموجب المرسوم التنفيذي 94-319 المؤرخ في أكتوبر 1994[3] الذي حدد صلاحيتها ومهامها ،حيث تعتبر الوكالة بمثابة مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتميز بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي وتعمل على تجسيد الضمانات والامتيازات الممنوحة من طرف المرسوم التشريعي 39-12، وتعمل تحت وصاية رئيس الحكومة كما تستحوذ على شباك وحيد بداخلها يضن عدة مكاتب [4].

ثانيا – المجلس الوطني للاستثمار(CNI)

المجلس الوطني للاستثمار هو جهاز استراتيجي يسهر على ترقية و تطوير الاستثمار تمخض عن الامر 01-03 المذكور سابقا [5] تم إصداره بموجب المرسوم التنفيذي 355-06 في أكتوبر 2016 [6]، يراسه رئيس الحكومة و تتمثل اهم صلاحياته في رسم الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار وتحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من الامتيازات والحوافز الخاصة بالاستثمار، حيث يجب ان تمر جميع الاستثمارات الاجنبية على المجلس الوطني لدراستها والموافقة عليها .[7]

[1]– أسماء سي علي ، سهام طرشاني ،بن يوسف خلف الله ،مرجع سابق ، ص 201 .

[2]– المرسوم التشريعي 39-12

[3]– المرسوم التنفيذي 94-319 الصادر في اكتوبر 1994

[4]– سحنون يسمينة ، مرجع سابق .،ص 96.

[5]– سحنون يسمينة.،مرجع سابق ، ص 100

[6]– مرسوم تنفيذي رقم 06-355 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار و تشكيله و تنظيمه وسيره المؤرخ في 2006/10/09، الجريدة الرسمية الجزائرية ،العدد 64 بتاريخ 2006/10/01.

[7]– صياد شهيناز ، مرجع سابق ، ص65 .

ثالثا –الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)[1]

بمقتضى المرسوم الرئاسي03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار تم استبدال وكالة ترقية ومتابعة دعم الاستثمارات (APSI) بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI) وهي مؤسسة عمومية ذات طابع اداري متخصصة في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب و تقوم ب مايلي :

– ترقية الاستثمارات من خلال متابعتها وتطويرها والعمل على أيضا ترقية وتطوير أشكال ومجالات جديدة للاستثمار.

– استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين ومساعدتهن وتقديم لهم المعلومات الازمة.

– تسهيل الإجراءات التأسيس للمؤسسات وتجسيد المشاريع من خلال خدمات الشبابيك الوحيدة واللامركزية .

– تزويد المستثمرين بكامل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

– تسيير المزايا المرتبطة بعملية الاستثمار الممنوحة للمستثمرين.

– تنظيم مؤتمرات وملتقيات دولية وايام دراسية واصدار منشورات متعلقة بفرص الاستثمار في مختلف مناطق الوطن.

رابعا– الشباك الوحيد : [2]

وهو جهاز لامركزي يعمل على توفير التسهيلات للمستثمرين ومواجهة الصعوبات والعوائق التي تعترضهم خلال قيامهم بالاستثمارات حيث نقوم بتبليغهم بمختلف القرارات لا سيما التي تتعلق بالمزايا في اجل لا يتعدى يوما، وتسليم كل ما يلزم من وثائق لإنجاز واتمام المشاريع .

خامسا:صندوق دعم الاستثمار [3]

وهو صندوق مكلف بتمويل المساعدات التي تقدمها الدولة للمستثمرين لتغطية تكاليف اشغال المنشآت القاعدية التي لها صلة مباشرة بعملية انجاز المشاريع الاستثمارية والتكفل اضا بمشاكل العفار الموجه للاستثمار .

المطلب الثالث: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعتبر الحوافز مجموعة الإجراءات والترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقييم تمنحها الدولة للمستثمرين الأجانب والمحليين من اجل فتح مجال اكبر لعملية الاستثمار وأيضا الوصول الى قطاعات غير مستثمر فيها من

[1]– مفتاح صليحة ، نوعية المؤسسات و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة قياسية) ،شهادة دكنوراة تخصص اقتصاد التنمية ،جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعبلس ، الجزائر،2020/2019 ، مرجع سابق ، ص138

[2]– مفتاح صالحة، مرجع سابق ، ص139

[3]– سحنون يسمينة ، مرجع سابق ، ص102

خلال تحفيز الشركات والمستثمرين لتحقيق اكبر معدل أرباح واعلى معدلات الانتاج والنمو تباعا للقوانين المتعلقة بالاستثمار في الجزائر منحت الدولة عدة حوافز للمستثمرين ستتطرق اليها في هذا المبحث .[1]

الفرع الأول:الامتيازات المتعلقة بالنظام العام [2]

وهي الامتيازات الخاصة بالاستثمارات المنجزة خارج قطاع المحروقات وقد حدد المجال الزماني للاستفادة من هذه الحوافز بفترة الإنجاز فقط و تتمثل في :

1-الاعفاء الكلي من الرسم على القيمة المضافة لكل السلع و الخدمات التي لها صلة بالمشروع.

2- الاعفاء الكلي من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية الداخلة في العملية الاستثمارية .

3-تخفيض نسب الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة الخاصة بالاستثمار .

حيث منحت الدولة هذه الحوافز المتعلقة بالنظام العام في اطار المرسوم التشريعي 93-12المؤرخ في تاريخ 1993/10/05 اما وفقا للأمر 03-01 فقد خصت الامتيازات فترة الإنجاز فقط دون فترة الاستغلال، أما فترة الإنجاز فقد تم الإبقاء على الامتياز الأول والثاني المذكورين أعلاه وتعديل الامتياز الثالث بمنح الاعفاء الكلي بدل التخفيض على الحقوق الجمركية .

الفرع الثاني: الامتيازات المتعلقة بالنظام الاستثنائي [3]

ويستفيد من الامتيازات المتعلقة بالنظام الاستثنائي (الخاص):

1-الاستثمارات التي تنجز في مناطق خاصة يحددها المجلس الوطني .

2-الاستثمارات ذات أهمية للاقتصاد الوطني المحددة من طرف المجلس الوطني للاستثمار .

وتتوزع هذه الامتيازات على فترتي الإنجاز والاستغلال ويطبق النظام الاستثنائي في المناطق الخاصة التي أعطاها المشرع الجزائري مفهوما واضحا وهي مناطق للترقية ومناطق للتوسع الاقتصادي يسجل تعيينها وضبط حدودها في اطار تطبيق القوانين المعمول بها في مجال التهيئة العمرانية وتصنف المناطق الخاصة الى المناطق المطلوب ترقيتها وهي المناطق المحرومة والفقيرة حيث تقوم الدولة بطنانة المستثمرين لاستمرار السياسة المساعدة للاستثمارات في هذه المناطق، اما مناطق التوسع الاقتصادي هي تلك التي تزخر بالطاقات والموارد الطبيعية والبشرية فهي مناطق مهيئة للتنمية .

المطلب الرابع: العراقيل والعوائق التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

[1]-مفتاح صليحة ، مرجع سابق ، ص141

[2]-مفتاح صليحة ، مر جع نفسه ،ص ص ،141 142 .

[3]مفتاح صليحة ، مرجع نفسه ،ص ص ، 142 143

بالإضافة الى العمل الكبير الذي تقوم به الدولة الجزائرية من اجل متابعة وتطوير وترقية الاستثمار من خلال القوانين والأجهزة الموضوعة ،عليها أيضا العمل على سد الفجوات والتقليص من العراقيل وإيجاد الحلول للمشاكل والصعوبات وهذا ما سنتطرق له من خلال هذا المبحث [1] :

الفرع الأول:العراقيل الطبيعية والمادية

وتعتبر العراقيل الطبيعية من اهم العراقيل التي تواجهها الدولة الجزائرية، فالعراقيل الطبيعية تتضمن مشكل العقار الذي يمثل اهم قيد يكبل المستثمرين لا يمكن ان يقل عن عدة سنوات ولأجل ذلك سخرت عدة هيئات مساعدة لمنح قرار الموافقة على منح العقار كوزارة التجهيز، وكالة تطوير السكن الخاصة بترقية العقار...الخ.

اما العراقيل المادية فتشكل المنظومة المصرفية المحور الرئيسي لانعاش النشاط الإنتاجي والنمو الاقتصادي وهي المحرك الأساسي لازدهار أي اقتصاد في العالم واصبحت عملية إصلاحها حتمية لابد منها حيث ابرز ما يعرقل البنك والمستثمرين :

-غياب القروض الممنوحة بدون ضمانات.

- غياب المؤسسات المالية المختصة.

-رغم انخفاض معدلات الفائدة الا ان ذلك يبقى غير كافي لتحقيق ديناميكية كبيرة ومجال لإنعاش الاستثمار.

-قلة المنتجات المالية الخاصة بالاستثمار المتمثلة في (قروض الايجار) القروض طويلة الاجل.

الفرع الثاني: العراقيل الاقتصادية والسياسية

من الناحية الاقتصادية يعد سوء التسيير التنظيم للمرافق الضرورية لضمان سرعة وفعالية بعض الأنشطة التجارية كالموانئ وما تتميز به من بطئ كبير في التسيير بالإضافة الى عامل البيروقراطية اهم المعوقات التي تواجه المستثمر الأجنبي والتي تحول دون ضمان سرعة العمليات التصديرية والاستيرادية التي يتطلبها التبادل التجاري الحديث، بالإضافة الى الغموض في بعض الجوانب القانونية والتنظيمية في عمليةالخوصصة الكلية للمؤسسات العمومية الامر الذي حال دون تشجيع الأجانب على اتخاذ القرار الاستثماري وتوطين مشاريعهم في بيئة اقتصادية تتسم بعدم استقرار النصوص القانونية.

اما من الناحية السياسية و كمت هو معلوم أدى الجميع ان النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة أمران مرهونان بمدى استقرار الوضع الأمني والسياسي للدول خاصة ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الشركات المتعددة الجنسيات لا يكون كبير الا بتوفر عامل أساسي هو الاستقرار الأمني والسياسي ، فالجزائر مرت بأزمات امنية عديدة منذ 1988 كأحداثتيقنتورين 2013 إلىإحداث عين صالح 2016 مما عمل على تأزيم الوضع وافساد صورة الجزائر على المستوى الدولي والإقليمي، حيث تعتبرهذه لأوضاع الأمنية في الجزائر بمثابة عائق للاستثمار

[1] - قويدري كمال ،بلغيث امينة ،محفزات و معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر ،مجلة الابداع ، المجلد 11،العدد 01 A،2021،من،539الى542 .

الأجنبي المباشرو خاصة وان معتادين على تقييم الوضعية الأمنية قبل اتخاذ قرار الاستثمار، ورغم الاستقرار النسبي بعد الوئام المدني والمصالحة الوطنية الا ان التخوف من الوضع الأمني يبقى متواصل.

الفرع الثالث: العراقيل القانونية والإدارية

تتمثل العراقيل القانونية في كثرة القوانين وعدم استقرارها في العشرية الأخيرة في حد ذاته عامل طارد للمستثمرين خاصة من ناحية العقارالذي يمثل أرضية الإستثمار ويعتبر اهم العوامل المساعدة على قيامه .

بالإضافة الى العراقيل الإدارية حيث تشكل البيروقراطية احد اهم العراقيل في تحقيق المشاريع الاقتصادية للمستثمرين الخواص،بما فيها البطئ في إصدار القرارات التنفيذية الخاصة بالاستثمار، الافراط في طلب الوثائق العديدة الخاصة بملف الاستثمارمن ناحية تسهيل الإجراءات الإدارية،كما هو مبين في الجدول ادناه.

الجدول رقم (01):الترتيب العالمي للجزائرضمن قائمة الدول المضيفة للاستثمار الاجنبي المباشر (2020-2010)

البلد	الترتيب العالمي 2010	الترتيب العالمي 2020	عدد الإجراءات الإدارية لبدأ المشروع		
			2010	2015	2020
الجزائر	136	157	14	14	14
المغرب	128	53	5	6	3
تونس	68	78	9	10	6

المصدر: مجلة الابداع، المجلد 11،العدد 01 A،2021ص 542 .

من الجدول (01) يتضح ان الجزائر تحتل مراتب متأخرة جدا في الترتيب العالمي لعدد الإجراءات الإدارية لبدءالمستثمر الأجنبي في مشروعهحتى سنة 2020 مقارنة مع تونس والمغرب بعدد 14 اجراء اداري بينما في تونس 6 إجراءات إدارية ، اما المغرب متقدمة بصفة جيدة في المرتبة 53 ب 3 إجراءات فقط .

المبحث الثاني: مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة2014 -2020 .

عملت الجزائرعل بتطوير الاطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة الى تقديم الضمانات والحوافز للمستثمرين الأجانب بهدف الرفع من حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة، سنقوم في هذا المبحث بتحليل حجم التدفقات الواردة ومدى مساهمتها في التاثير في الناتج المحلي الإجمالي، والارصدة الرئيسية في ميزان المدفوعات ومستوى التشغيل .

المطلب الاول : تحليل حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر

تسخر الجزائر بموقع جغرافي استراتيجي وثروات طبيعية هائلة وشريط ساحلي متميز إضافة الى مؤهلات تنافسية وقدرات ذاتية تعمل كلها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ونظرا للصعوبات التي تواجهها الجزائر في تطبيق سياساتها الاقتصادية وضعف تسيير مواردها لم يسمح لها بفتح المجال لاستقطاب اكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونستعرض فيما يلي جملة من الاحصائيات التي توضح تطور وحجم تدفقات وارصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال الفترة (2014-2020) .

الفرع الأول :تطور حجم تدفقات الإستثمارالأجنبي المباشرFDI الواردة الى الجزائرخلال الفترة(2014-2020)

جدول رقم (02) : تطور حجم تدفقات الإستثمارالأجنبي المباشرFDI الواردة الى الجزائر خلال الفترة(2014-2020) **(الوحدة مليون دولار)**

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
قيمة تدفقات FDIالواردة	1507	-584	1546	1203	1466.1	1382	1125

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية (السنوات 2014 حتى 2020) ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و إئتمان الصادرات .

FDI (Foreing Direct Investment)

نلاحظ من خلال البيانات الموضحة في الجدول رقم (02) :أن قيم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر لم تعرف تغيرات كبيرة على مدى سنوات الدراسة بإستثناء سنة **2015** ، وهذا راجع لعدة أسباب مرتبطة بالتغيرات الحاصلة في الأوضاع الدولية السياسية والاقتصادية، حيث نجد أن التدفقات في سنة **2015** عرفت تراجعا كبيرا حيث سجلت رقم سلبي قدر ب **584- مليون دولار** مقابل **1507 مليون دولار** سنة **2014** وذلك نتيجة الصدمة النفطية التي اصابت العالم في نهاية سنة **2014** وامتداد أثارها في السنوات الموالية، ويرجع تأثر الجزائر بهذه الدرجة الى مدى مساهمة الاستثمارالأجنبي المباشرالوارد في قطاع المحروقات والطاقة وخاصة مادتي النفط والغاز، علاوة على ذلك وفي سنة **2015** قامت الحكومة الجزائرية بشراء حصة كبيرة من شركة جيزي، بالإضافة الى استمرار العمل بقاعدة 49/51 التي فرضت شرط الشريك المحلي بموجب قانون المالية التكميلي 2009 و التي شأنها تقليل من جذب المستثمرين الأجانب وفي سنة **2016** حقق تدفق الإستثمارالأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر قفزة نوعية حيث قدرت التدفقات ب **1546 مليون دولار** نتيجة الجهود المبذولة من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة الجزائرية من اجل الإنعاش الاقتصادي وتعديل القوانين السابقة الخاصة بالاستثمار في الجزائر من بينها مراجعة القاعدة 49/51 وتصحيح مسارها بموجب قانون المالية لسنة

2016 لصعوبة تطبيقها وعرقلتها جذب رؤوس الأموال الأجنبية، إضافة الى قانون الاستثمار الجديد 16-09 الذي وفر التحفيزات الجمركية والجبائية وشبه جمركية والجبائية ومنشآت الضرورية للمشاريع الاستثمارية .

لكن رغم كل هذه الجهود المبذولة تعود قيمة التدفقات الواردة للانخفاض من جديد سنة **2017** حيث تم تسجيل **1203 مليون دولار** مقارنة مع سنة **2016** وهذا بسبب الغاء الدولة لتحفيزات وكالة ANDI التي تستفيد منها بعض الفروع نظرا لتشبع السوق بها مقابل ارتفاعها في سنة **2018** الى **1466.1 مليون دولار** مقارنة مع سنة **2017** و يرجع هذا الارتفاع الى زيادة الاستثمارات في قطاع النفط و الغاز نتيجة للأحكام الجديدة المحفزة والمتعلقة بقطاع المحروقات بالإضافة الى دخول مستثمرين اجانب مما أدى الى ارتفاع الاستثمار في قطاع السيارات وتركيب الهواتف النقالة.

اما خلال السنتين الأخيرتين من فترة الدراسة **2019** و**2020** فقدت شهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر انخفاضا محسوسا وصل الى **1125 مليون مليار دولار**، وهذا راجع لعدة أسباب وأوضاع عالمية، بداية في سنة **2019** اين عرف الاقتصاد الجزائري حالة من الركود وتـراجع في الإستثمار و النشاط الاقتصادي عموما بسبب بداية الحراك الشعبي في الجزائر في 22 فيفري 2019 والتخوف آنذاك من الأوضاع الأمنية المستقبلية في الجزائر، بالإضافة الى التعقيدات والعراقيل التي تتضمنها القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار في الجزائر من بينها ضمانة تحويل رؤوس الأموال للمستثمرين الأجانب فرغم تدعيم ضمانة تحويل رؤوس الاموال الا ان هذه الأخيرة لا تزال تتأثر بحسب الحالة الاقتصادية الصعبة مما يقلص من مبلغ التحويل وتعقيد الشروط و الإجراءات اللازمة لذلك، اضافة للأثار الجانبية لقاعدة 49/51 رغم تصحيح مسارها لهذا عملت الجزائرعلى الغاء العمل بها باستثناء أنشطة شراء وبيع المنتجات التي تكتسي طابعا غير استراتيجيا بموجب قانون المالية 2020 و لكن لم تظهر نتائجها فعليا حيث تعتبر سنة **2020** سنة استثنائية للجزائرمع تسجيل أول حالة كوفيد19 في نهاية شهر مارس 2020 والانتشار الواسع لجائحة كورونا مما شكل حالة عدم اليقين حول آفاق الاقتصاد العالمي مما أدى الى حالة الركود وتراجع النشاط الاقتصادي العالمي نتيجة تطبيق البرتوكول الصحي الذي طبقته كل الدول التي كانت تعاني من الوباء عن طريق غلق حركة النقل الجوي والبحري و الجوي وبالتالي تجميد معظم المشاريع الاستثمارية الكبرى وإلغاء إبرام عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية في مختلف المشاريع و فقدان الجزائر لجزء هام من مداخليها المربوطة بالتعامل مع الأجانب .

حيث باعتراف المسؤولين في الجزائر لم تكن سنة 2020 سهلة على الاقتصاد الجزائري فبعد التذبذب الحاصل في أسعار النفط منذ2014 بالإضافة الى اثار جائحة كورنا تراجعت جميع المؤشرات الكلية في عام الوباء وتكبدت الدولة الجزائرية خسائر كبيرة جدا .

الفرع الثاني:تطور حجم أرصدةالاستثمارالأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر

سنوضح ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (03) : تطور حجم ارصدة الإستثمارالأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر

خلال الفترة(2014-2020) (الوحدة مليون دولار)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
قيمة ارصدة FDIالواردة	26820	26232	27871	29053	30602	31829.6	33086

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات تقاريرمناخ الاستثمار في الدول العربية (للسنوات 2014 حتى 2020)، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات .

الشكل رقم (01): تدفقات وارصدة الاستثمار الأجنبي الوارد الى الجزائر خلال الفترة (2014-2020)

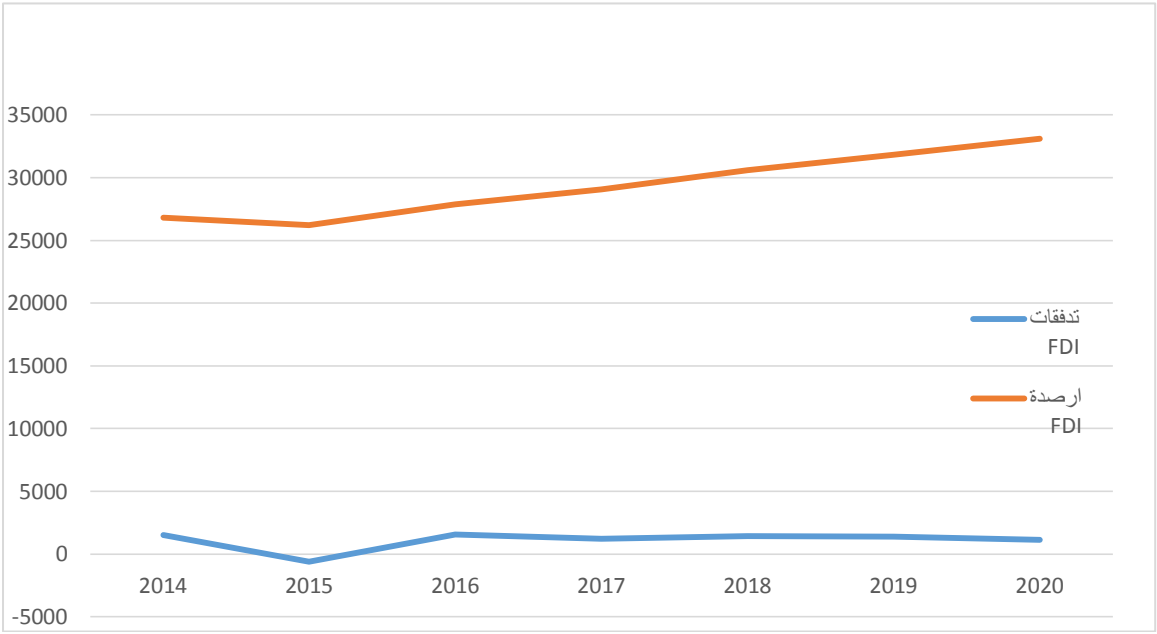

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية (للسنوات 2014 حتى 2020)، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات .

من خلال الشكل رقم (01) : يتضح لنا التطور الحاصل في ارصدة الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر حيث تسجل ارتفاع مستمرا مع الارتفاع المسجل في الأرصدة خلال فترة الدراسة ماعدا سنة 2015 التي عرفت تراجع في الأرصدة الواردة مقارنة مع 2014 بسبب الرقم السلبي الدي سجلته التدفقات الواردة في سنة 2015 بينما في سنة 2019 بلغت الرصيد 31829.6 مليون دولار و صل سنة 2020 الى 33086 مليون دولار

المطلب الثاني : التوزيع الجغرافي و القطاعي الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

الفرع الأول:التوزيع الجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر :

سنتطرق للتوزيع الجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر من خلال ما يلي :

أولا:توزيع الأقاليم المستمرة في الجزائر حسب تكلفة الاستثمارات:

سنوضح ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول(04) :الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (جانفي 2013 الى غاية ديسمبر 2017)

الترتيب	الأقاليم المستثمرة	تكلفة الاستثمارات مليون دولار)	%
01	آسيا و المحيط الهادي	6964.9	48.7
02	أوروبا الغربية	4051.1	28.4
03	الدول الأوروبية الناشئة	2327.9	16.3
04	افريقيا	554.3	3.9
05	الشرق الأوسط	317.1	2.2
06	أمريكا الشمالية	59.4	0.4
07	أمريكا اللاتينيةو البحر الكاريبي	12.7	0.1
08	اجمالي التكلفة الاستثمارية	14287.4	100

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير مناخ الإستثمار لسنة 2018 .

الشكل (02) : توزيع الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (جانفي2013–ديسمبر2014)

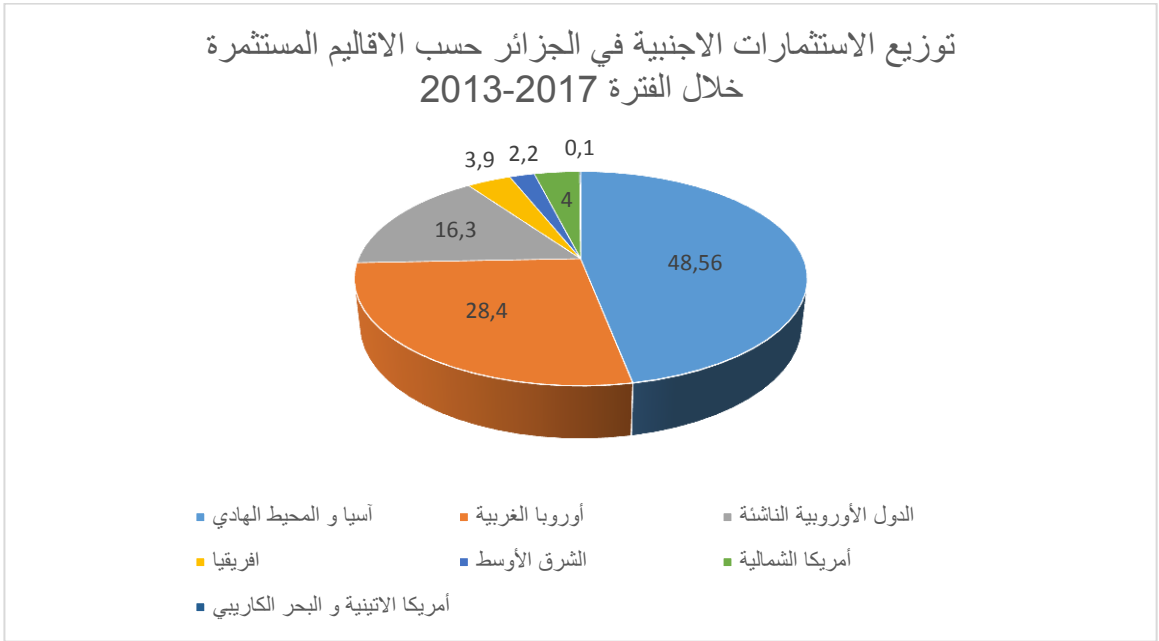

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول (04) .

نلاحظ من الشكل رقم (02): ان اكثرالأقاليم استثمارا في الجزائر هي دول اسيا و المحيط الهادي تستحوذ على أعلى نسبة من اجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر قدرت ب 48.56 % بتكلفة استثمارية قدرها 6964.9 مليون دولار وبالتالي يساهم بشكل كبير في التدفقات الواردة الى الجزائرالتي تليها أوروبا الغربية بنسبة معتبرة قدرت ب 28.4بتكلفة استثمارية قدرها 4056.1 مليون دولار، ثم تأتي الدول الأوروبية الناشئة في المرتبة الثالثة بنسبة 16.3 % تقابلها تكلفة استثمارية قدرها 2.327.9 مليون دولار، وفي اخر الترتيب نجد افريقيا وأمريكا بنسب قليلة جدا .

ثانيا- توزيع الدول المستثمرة في الجزائرحسب تكلفة الاستثمارات خلال الفترة (جانفي 2013-ديسمبر2017)

جدول رقم (05): الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (جانفي2013-ديسمبر2017)

الترتيب	الدولة	تكلفة الاستثمارات (مليون دولار)	عدد الشركات	عدد المشاريع
01	الصين	3539	5	10
03	سنغافورة	3151	1	3
04	اسبانيا	2565	6	10
05	تركيا	2313	4	4
06	المانيا	380	7	7
07	جنوب افريقيا	350	1	1
08	فرنسا	330	10	12
09	سويسرا	330	4	4
10	إيطاليا	232	1	1
11	المملكة المتحدة	212	2	2
12	دول أخرى	892	28	28
المجموع الإجمالي		**14293**	**69**	**82**

المصدر : تقرير مناخ الاستثمار 2018، المؤسسة العربية للضمان وائتمان الصادرات

الشكل رقم (03): توزيع الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (جانفي2013-ديسمبر2017)

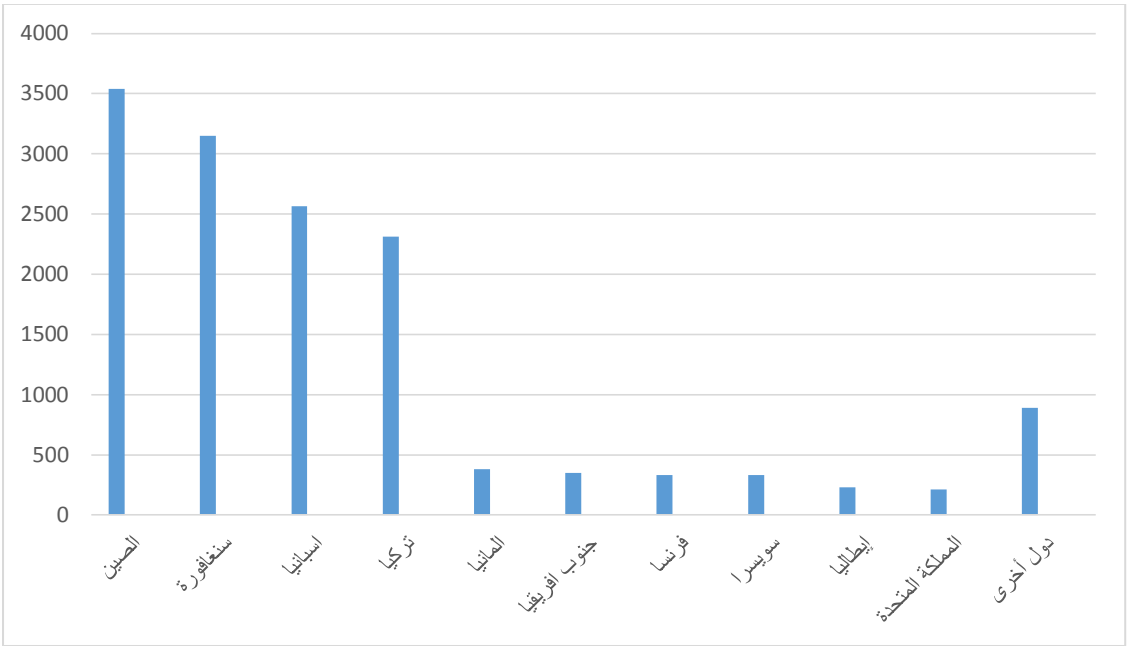

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول(04)

من الشكل(03) : نلاحظ بوضوح ان الصين تتصدر بجدارة قائمة الدول الاجنبية المستثمرة في الجزائر حيث جسدت 10 مشاريع استثمارية من خلال 05 شركات بتكلفة قدرها 3539 مليون دولار، تم يأتي في الترتيب الثاني دولة سنغافورة ب03 مشاريع لنفس الشركة لكن بتكلفة استثمارية كبيرة غير بعيدة من الصين قدرت ب3151 مليون دولار، ثم اسبانيا وتركيا حيث قدرا تكلفة المشاريع الاستثمارية المقامة في الجزائر ب2565مليون دولار و2313 مليون دولارعلى التوالي من خلال 10 مشاريع لاسبانيا و04 مشاريع لتركيا، وكل من المانيا ب07 مشاريع تكلفتها 380مليون دولار، سويسرا و ايطاليا بتكلفة نفسها قدرت ب 330مليون دولار.

ثالثا-اهم 05 شركات اجنبية مستثمرة في الجزائر في الفترة (جانفي 2013-ديسمبر2020) :

الجدول رقم (06):اهم 05 شركات اجنبية مستثمرة في الجزائر في الفترة (جانفي 2013-ديسمبر2020)

اسم الشركة	بلد الشركة	قيمة الاستثمارات في الجزائر (مليون دولار)
China state construction engineering corporation	الصين	3300
Indorma	سنغافورة	3151
Grupoatizconstruccion y seruiciosdelmediterraneo	اسبانيا	2209
Tosyalihalding	تركيا	1397
taupartekstil		900

المصدر : تقرير مناخ الاستثمار 2018، المؤسسة العربية للضمان وائتمان الصادرات.

من خلال الجدول رقم (06) : نجد ان الشركة الصينية china state cinstruction engineering corporation تتربع في المرتبة الأولى على قائمة الشركات الاجنبية الكبرى المستثمرة في الجزائر بتكلفة قدرها ب3300 مليون دولار ، تليها مباشرة شركة INDROMA من سنغافورة و بلغت استثماراتها 3151 مليون دولار ، وفي المرتبة الثالثة Grupoatizconstruccion y seruiciosdelmediterraneo الاسبانية بمشاريع استثمارية تكلفتها 2209 مليون دينار، بالضافة الى كل من شركة Toyaslihalding و Taupartekstil من تركيا بتكلفة استثمارية قدرها 1397 مليون دولار و 900 مليون دولار على التوالي .

الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر

الجدول رقم (07): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2018)

القطاع الاقتصادي	عدد المشاريع	%من اجمالي عدد المشاريع	القيمة المحققة (مليون دينار جزائري)	% من الإجمالي القيمة	عدد مناصب الشغل المحققة	% من اجمالي عدد مناصب الشغل المحققة
الزراعة	13	**1.44**	5768	**0.23**	641	**0.48**
البناء	142	**15.76**	82593	**3.28**	23928	**17.91**
الصناعة	**558**	**61.93**	**2050277**	**81.37**	**81413**	**60.95**
الصحة	6	**0.67**	13572	**0.54**	2196	**1.64**
النقل	26	**2.89**	18966	**0.57**	2407	**1.80**
الخدمات	136	**15.09**	130980	**5.20**	13842	**10.36**
السياحة	19	**2.11**	128234	**5.09**	7956	**5.73**
الاتصالات	1	**0.11**	89411	**3.55**	1500	**1.12**
الاجمالي	**901**	**100**	**2519831**	**100**	**226471**	**100**

المصدر : مفتاح صليحة ، مرجع سابق ،نوعية المؤسسات و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة قياسية) ،شهادة دكتوراة تخصص اقتصاد التنمية ،جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعبلس ، الجزائر،2020/2019 ص 153.

الشكل (04): توزيع اجمالي المشاريع الاجنبية حسب القطاعات في الجزائرخلال الفترة (2002-2017)

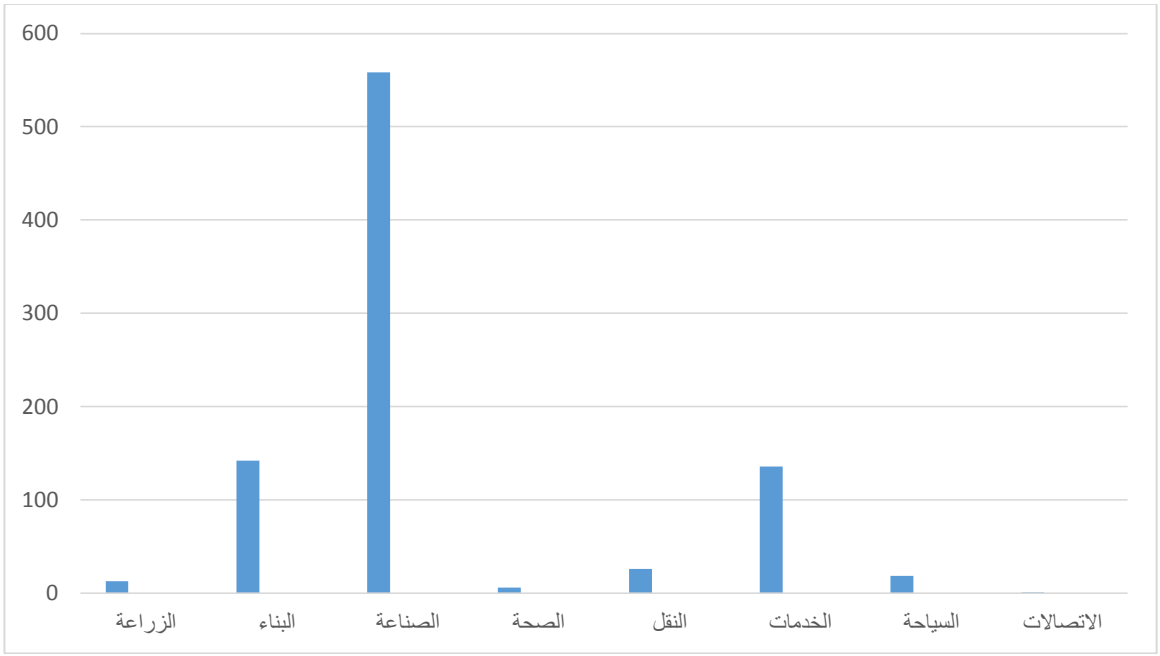

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (06)

نلاحظ من خلال الشكل (04) :ان قطاع الصناعة هو القطاع المستحوذ على الصدارة و الأكثر استقطابا لرؤوس الأموال الاجنبية و إقامة المشاريع الاستثمارية في الجزائر بنسبة 61.93%ب 558 مشروع وقيمة محققة بلغت 2050277 مليون دج كما توفر هذه المشاريع الأجنبية المستثمرة في قطاع الصناعة في الجزائرنسبة 60.95%من مناصب الشغل الاجمالية التي يحققها الاستثمار الأجنبي المباشرما يعادل 81413 منصب شغل جديد، فالقطاع الصناعي يضم قطاع المحروقات في مجال البحث والتنقيب والاستغلال، بالإضافة الى مجالات حيوية ومهمة أيضا كصناعة الادوية ...الخ .

ثم تتركز أيضا 15.76% من اجمالي المشاريع الأجنبية في قطاع البناء ب 142 مشروع وتكلفة قيمتها 82593 مليون دج حيث قامت بتوفير 23928 منصب شغل جديد، يليه قطاع الخدمات أيضا بنسبة بنسبة 15.09% من اجمالي عدد المشاريع و توفير 13842 منصب شغل .

ثم نجد قطاع النقل ثم السياحة ثم الزراعة بنسب قليلة جدا لا تتجاوز 2.89% من اجمالي عدد المشاريع، ويأتي في اخر ترتيب توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة قطاعي الصحة والاتصالات بنسبة 0.67 % و0.11% على التوالي .

المطلب الثالث :مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أدوات قياس الاداء الاقتصادي لأي بلد ومدى نموه من سنة الى أخرى يشجع على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولهذا سنوضح من خلال الجدول التالي مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2014-2020)

جدول رقم (08) :مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشرفي الناتج المحلي الإجمالي في الجزائرخلال الفترة (2014-2020)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الناتج المحلي الإجمالي GDP (مليارردولار)	213.81	165.98	160.03	170.10	174.91	171.77	145.01
نسبةFDI(%من الناتج المحلي الإجمالي)	0.70	0.30	1	0.70	0.80	0.80	0.80
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	3.80	3.70	3.20	1.30	1.10	1	-5.10

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

Data/الجزائر:data.albankaldawly.org
Gross Domestic Product:GDP

من خلال الجدول رقم (08): يتضح لنا ان نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة خلال الفترة (2014-2020) حيث قدرت بنسبة 0.30% فقط من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015 الذي بلغ معدل نموه آنذاك 3.70 %بقيمة 165.98 مليار دولار وهذا بسبب التدفقات الواردة في 2015 برقم سلبي 584- مليون دولار والتي تم التطرق اليها سابقا في المطلب الثالث من المبحث الأول لهذا الفصل .

الا ان هذه النسبة عرفت ارتفاعا محسوسا سنة 2016 بعد الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة الجزائرية حيث وصلت 1% في مقابل تراجع معدل نموه في نفس السنة الذي بلغ 3.20% عند قيمة 160.03 مليار دولار حيث تبقى هذه النسبة بعيدة عن تطلعات الدولة الجزائرية في الاعتماد عليه كمصدر تمويل للمشاريع التنموية الكبرى و الرفع من مستوى معيشة الفرد .

ثم حافظت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي على نفس النسبة 0.80 % خلال السنوات الثلاثة الأخيرة من الدراسة في المقابل تسجيل انخفاض متواصل في قيم الناتج المحلي الإجمالي وأيضا انخفاض متواصل كذلك في معدل نموه،حيث سجل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال سنة2020لرقم سلبي بـ5.10-% وهذا الهبوط كان نتيجة الازمة الصحية العالمية كوفيد19 التي ظهرت اول مرة في العالم ديسمبر 2019 ثم انتشرت لتصبح وباء عالمي مما أدى الى ظهور مظاهر الركود الاقتصادي وتباطئ نمو وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأسواق وبالتالي انخفاض مساهمته في المشاريع الاستخراجية لصدمات الطلب السلبية والتأثير على مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر بفعل تدابير اغلاق المجال الجوي والبحري والشحن

وتعليق الرحلات مما يؤدي الى تخفيض النفقات الرأسمالية والاستثمارات والتوسعات الجديدة بسبب الإغلاق الفعلي لمواقع الإنتاج .

المطلب الرابع :مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في ميزان المدفوعات .

يعرف ميزان المدفوعات بانه سجل شامل و منظم لكل المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين في الدولة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة وحتى نستطيع الحكم على مدى مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في ميزان المدفوعات الجزائري يتطلب ذلك اجراء مقارنة بين حجم تطور ارصدته في الأرصدة الرئيسية لميزان المدفوعات الجزائري والمتمثلة في الحساب الجاري وحساب رأس مال وذلك خلال الفترة (2014-2020)على النحو التالي :

الفرع الأول: الحساب الجاري

سنقوم بتحليل اثره من خلال الميزان التجاري وذلك بتحليل قيم صادراته وارداته ويوضح الجدولين التاليين تطورقيم الصادرات والواردات وتطور ارصدة الحساب الجاري والميزان التجاري للفترة (2014-2020) .

الجدول رقم (09) :تطور قيم الصادرات و الواردات للفترة (2014-2020)

(مليار دولار)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات	60.13	34.57	29.31	34.57	41.11	35.31	21.93
الواردات	-59.67	-52.65	-49.44	-48.98	-48.57	-44.63	-35.55

المصدر :من اعداد الطالبتين بالاعتماد على نشريات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائري رقم :53،45،33 .

الجدول رقم (10) :تطور ارصدة الحساب الجاري و الميزان التجاري للفترة (2014-2020)

(مليار دولار)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
رصيد الميزان التجاري	0.46	-18.08	-20.13	-14.41	-7.46	-9.32	-13.62
رصيد الحساب الجاري	-9.28	-27.29	-22.26	-22.07	-16.71	-16.95	-18.71

المصدر :من اعداد الطالبتين بالاعتماد على نشريات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائري رقم :53،45،33 .

نلاحظ من خلال معطيات الجدولين رقمي (09) و (10) : بان حجم الصادرات الجزائرية سجل اعلى قيمة له في سنة 2014 ب 60.13 مليار دولار ثم اخذ في التراجع خلال السنوات الموالية حيث سجل في سنة 2016 قيمة 29.31 مليار دولار وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول في تلك الفترة عقب الصدمة النفطية التي اصابت العالم نهاية سنة 2014 نظرا لتوجه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بنسبة كبيرة الى قطاع المحروقات خاصة الموجه نحو التصدير، اذ في سنة 2014 بلغت ثم اخذت في التذبذب حتى بلغت لأدنى قيمة لها فيسنة 2020، حيث بلغت نسبة صادرات قطاع المحروقات خلال فترة الدراسة 95.35% من اجمالي الصادرات و التي

تعتمد عليها الدولة الجزائرية في تغطية احتياجاتها ، اما سنيتي 2017 و2018 عرف حجم الصادرات ارتفاعا قدر ب34.57 مليار دولار و41.11 مليار دولار على التوالي وذلك نتيجة ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في تلك الفترة ،اما خلال سنتي 2019 و 2020 فقد سجل انخفاض في حجم الصادرات حيث وصلت قيمته في سنة 2020 الى 21.93 مليار دولار جراء جائحة كورونا (كوفيد19) مما أدى الى انخفاض التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر فاثر سلبيا على دفع عجلة المشاريع التنموية بالجزائر .

اما بخصوص الواردات فقد عرفت نزولا مستمرا في قيمها المسجلة خلال فترة الدراسة حيث بلغت قيمتها 59.67 مليار دولار في سنة 2014لتصل في سنة 2020 الى 35.55 مليار دولار و هذا راجع لمساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في العرض المحلي لبعض السلع و المواد التي أدت الى تخفيض غير مباشر في الواردات ، ونلاحظ ان الميزان التجاري حقق فائضا ضئيلا في سنة 2014 بلغ 0.46 مليار دولاركما ان القيم السلبية للواردات المسجلة خلال الفترة (2015–2020) أدت الى تسجيل عجز في الميزان التجاري بلغ سنة 2020 قيمة 13.62 ملياردولار رافقه تسجيل عجزا في الحساب الجاري طيلة سنوات الدراسة حيث بلغ العجز 18.71 مليار دولار في سنة 2020 بسبب انخفاض أسعارالبترول الراجع للانكماش في الطلب العالمي نتيجة الاغلاق الاقتصادي بسبب الوباء ، مما يبين ان مساهمة الطرف الأجنبي في تحسين وضعية الميزان التجاري و الحساب الجاري تبقى ضعيفة .

الفرع الثاني: حساب راس مال : سنقوم بتحليل اثره من خلال التغير في رصيد الاستثمارالمباشر (صافي) الذي يسجل فيه الاستثمارات المباشرة التي تتم خارج الدولة من طرف المقيمين والاستثمارات المباشرة التي تتم داخل الدولة من طرف غير المقيمين.

الجدول رقم :(11)رصيد حساب راس المال في الفتر (2014-2020)(مليار دولار)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الاستثمار المباشر الصافي	1.53	-0.69	1.59	1.24	0.63	1.35	1.11
رصيد حساب راس مال	3.40	-0.06	0.19	0.31	0.88	0.03	2.34

المصدر :من اعداد الطالبتين بالاعتماد على نشريات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائري رقم :53،45،33 .

سجل حساب راس مال اقصى فائض قدره 3.4 مليار دولار في سنة 2014، و بسبب ضآلة حجم صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 2015 الناتجة عن عملية تحويل قدرها 2.34 مليار دولار اثرعملية بيع من طرف غير مقيمين الى مقيمين لحصصهم في شركة خاضعة للقانون الجزائري سجل عجزا ب0.06 مليار دولار، اما السنوات المتعاقبة من 2016 الى 2020 سجل رصيد حساب راس مال فوائض مالية ضئيلة بلغت سنة 2020مبلغ قدره 2.34 مليار دولار بسبب تدفقات لرؤوس أموال طويلة الأجل حيث بلغت قيمتها في نفس السنة 1.11 مليار دولار وهذا ما يدل على ان مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حساب راس المال ومنه ميزان المدفوعات تبقى محتشمة .

من الجدولين (10) و(11) السابقين نستخلص:

حقق رصيد الحساب الجاري عجزا خلال طيلة فترة الدراسة ولم يتم تغطية هذا العجزعن طريق حساب راس من بنذالاستثمار المباشر (صافي) وبالتالي لم يتم تغطية العجز في ميزان المدفوعات الجزائريخلال نفس الفترة حيث ظل عاجزا طوال فترة الدراسة بقيم سلبية يبغت سنة 2020 قيمة 16.37 مليار دولار وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (12):الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال الفترة (2014-2020) مليار دولار

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
رصيد ميزان المدفوعات	-5.88	-27.54	-26.03	-21.76	-15.82	-16.93	-16.37

المصدر :من اعداد الطالبتين بالاعتماد على نشريات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائري رقم :53،45،33 .

المطلب الخامس: مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في مستوى التشغيل .

تشكل مسألة التشغيل موضوعا حيويا بالنسبة للدولة الجزائرية التي تسعى جاهدة لتطوير حجم التشغيل من اجل محاربة ظاهرة البطالة وتخفيض معدل البطالة في الجزائر من خلال خلق مناصب عمل جديدة للقوى العاطلة عن العمل التي أصبحت تسجل ارقام عالية خصوصا مع الازمات والأوضاع السياسية والاقتصادية التي مرت على الجزائر خلال السنوات الأخيرة، لهذا تسعى الجزائر لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي من شانها توفير مناصب شغل مستحدثة من خلال الاستثمارات الأجنبية الى جانب الاستثمارات المحلية، فسوف نتناول في هذا المطلب إلى مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مستوى التشغيل في الجزائر خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (13):مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في مستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2014-2020).

السنوات	نوع الاستثمار	عدد المشاريع المصرح بها	اجمالي عدد المشاريع لكل سنة	النسبة من الاجمالي %	عدد مناصب العمل	اجمالي عدد مناصب العمل	النسبة من الاجمالي %	معدل البطالة %
2014	محلي	9799	9904	98.94	132784	150 959	87.96	10.20
	أجنبي	105		1.06	18175		12.04	
2015	محلي	7838	7950	98.59	128379	143330	89.57	11.20
	أجنبي	112		1.41	14951		10.43	
2016	محلي	7015	7185	97.63	147752	164414	89.87	10.20
	أجنبي	170		2.37	16662		10.13	

2017	محلي	4941	5057	97.71	153093	167618	91.33	10.30
	أجنبي	116		2.29	14525		8.67	
2018	محلي	4105	4196	97.83	133666	143044	93.44	10.40
	أجنبي	91		2.17	9378		6.56	
2019 السداسي الأول	محلي	1791	1791	100	49310	79310	100	10.50
	أجنبي	0		0	0		0	
2020 السداسي الأول	محلي	865	865	100	19492	19492	100	12.60
	أجنبي	0		0	0		0	

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات

Bulletin D'informationStatistique $n^0$26 , n^0 28, n^0 30, n^0 32,n^0 34, n^0 35, n^0 36
Ministère De l'Industrie Et Des Mines

نلاحظ من خلال الجدول (11) : خلال الخمس سنوات الأولى من الدراسة (2014–2018) ان نسبة الاستثمارات الاجنبية المصرح بها تمثل نسب قليلة جدا تتراوح لا تتجاوز نسبة 2.29%المسجلة سنة 2017 من اجمالي عدد المشاريع المصرح بها مقارنة بالاستثمارات المحلية المصرح بها التي تمثل الأغلبية الساحقة وتحقق نسب مرتفعة (من 97.71% الى 98.94%) من اجمالي عدد المشاريع المصرح بها ، ورغم هذه النسب القليلة للاستثمارات الاجنبية خلال هذه الفترة وفرت 18175منصب عمل بنسبة 12.04% من اجمالي التوظيف خلال سنة 2014،ثم بدأت هذه النسبة في الانخفاض تدريجيا وبإستمرارخلال الخمس سنوات الأولى من الدراسة (2014–2018) لتصل سنة 2018 الى 6.56% ما يمثل 9378 منصب عمل أي ما يعادل نصف ما وفرته الاستثمارات الأجنبية من مناصب عمل في الجزائر في سنة 2014 .

مما يوضح جليا ان الاستثمار المحلي يؤثر بصفة إيجابية وكبيرة واضحة في امتصاص القوى العاملة العاطلة عن العمل من الإجمالي العام لعدد مناصب العمل بينما الاستثمار الأجنبي يوفر مناصب عمل لكن بصفة محتشمة جدا لا يحقق ما تطمح له الدولة الجزائرية لحل ازمة البطالة في الجزائر ومحاولة الخفض من معدلات البطالة نظرا لما تتوفرعليه من مؤهلات بشرية عاطلة عن العمل من خريجي الجامعات ومؤسسات التكوين وفئات أخرى من المجتمع عاطلة عن العمل أيضا ، فمن الجدول أيضا نلاحظ ان معدلات البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة (2014–2018) سجلت اعلى نسبة سنة2015 بمعدل 11.20% و هي السنة التي سجلت التراجع الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد الى الجزائر رافقه أيضا انخفاض في عدد مناصب العمل بالمقارنة مع سنة 2014 .

اما سنتي 2019 و2020 فهما استثنائيتان فيما يخص مسستوى التشغيل في الجزائر، حيث لم يتم تسجيل أي مشاريع اجنبية خلال السداسي الأول من كل سنة و مثلت نسبة0% وعدد مناصب العمل التي يوفرها الاستثمار الأجنبي للجزائر أيضا بنسبة 0%من العدد الإجمالي ويتضح من الجدول انخفاض مهم حتى في عدد الاستثمارات المحلية وتراجع كبير جدا وبارز في عدد مناصب العمل التي يوفرها خاصة في سنة 2020، رغم الجهود المبذولة في الجزائر لمحاربة ازمة البطالة بخلق مناصب شغل من خلال المخططات التنموية المسطرة خلال هذه الفترة المخطط الخماسي(2015-2019)، كذلك فبعد حالة الركود الذي التي اصابت الاقتصاد الجزائري بسبب هبوط أسعار النفط بعد جائحة كورونا وتوقيف النشاطات الاقتصادية وأثار الغلق في مختلف المؤسسات،حيث وصلت دون 25 دولار في مارس2020وتجميد جل المشاريع الكبرى وتعليق النقل كان من شانه ينقص من اقبال المستثمرين الأجانب ما أدى الى انخفاض مستويات التشغيل وارتفاع معدل البطالة الذي بلغ 12.5% خلال سنة 2020 وهي اعلى نسبة تسجل خلال فترة الدراسة .

خلاصة الفصل

ان ظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر حظيت بالاهتمام ومحاولات تشجيعه كباقي دول العالم من اجل الاستفادة منه في تمويل مخططات التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى معيشة الفرد وتحقيق التنويع الاقتصادي حيث عملت الجزائر على سن القوانين وتعديلها عند الحاجة، ووضع الإطار المؤسساتي اللازم لمتابعة وتطويرعملية الاستثمارومحاولة تحسين بيئة الاستثمار للتماشي مع الأزمات العالمية والأوضاع الاقتصادية السياسية التي مرت بها الجزائر خلال الالفية الأخيرة من، ومع انفتاحها على العالم من خلال التوجه الى اقتصاد السوق و العولمة ،فرغم الحوافز المقدمة للمستثمر حجم التدفقات الواردة بقي متذبذب بشكل كبير، بوجود جملة من العوائق والعراقيل التي تحول دون اتخاذ القرار الاستثماري والتخوف من الاستثمار.

خاتمـــــــة

خاتمة

ان الأهمية البالغة التي اكتسبها الاستثمار الأجنبي المباشر في اعتباره مصدرا خارجيا من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية جعلت منه محطة اهتمام وتكالب الدول سواء المتقدمة او النامية للظفر بالنصيب الأكبر منه .

والجزائر كغيرها من الدول النامية سعت الى توفير المناخ الاستثماري لاستقطاب الاستثمار الأجنبي من خلال انتهاجها سياسة الانفتاح الاقتصادي والتوغل في الساحة الدولية لاختراق الأسواق العالمية وفتح المجال للمنافسة الوطنية للمنافسة فيها،ونهدف من خلال ذلك الى بناء ركيزة اقتصادية اكثر صلابة وضمان لدفع عجلة التنمية الاقتصادية بالجزائر .

اختبار الفرضيات:

أثبتت الدراسة نفي الفرضية الأولى يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا جوهريا في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر حيث أدى عدم تغطية الاستثمارالأجنبي المباشر للفجوة بين المدخرات المحلية وحاجات الاستثمارفي الجزائرلعدم تراكم راس مال الازم لتمويل المشاريع التنموية المسطرة من طرف الدولة خلال فترة الدراسة وبالتالي عدم تحقيق الأهداف المرجوة في مجال التنمية الاقتصادية في الجزائر.

أثبتت الدراسة صحة الفرضية الثانية تحسين الاطار القانوني و المؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشرفي الجزائر أدى إلى زيادة حجم تدفقات الاستثمارالأجنبي المباشرالوارد الى الجزائر في مختلف القطاعات حيث حسنت المراجعة الدورية للتشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر وكذاالحوافز والضمانات الممنوحة من طرف المشرع الجزائري المناخ الاستثماري لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية خلال فترة الدراسة بنسب ضئيلة

أثبتت الدراسة نفي الفرضية الثالثة يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في تحسين المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الجزائر حيث تدفقات الإستثمارالأجنبي المباشرالواردةالى الجزائر غير مستقرة لتأثرها بازمتي النفط 2014 وكوفيد 19 خلال فترة الدراسة مما أدى ذلك الى عدم تحسين المؤشرات الإقتصادية الرئيسية في الجزائرفي نفس الفترة .

نتائج الدراسة:

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نلخصها في النقاط الآتية:

– تعدد القوانين و التشريعات المتعاقبة أدت الى نفور و تخوف المستثمرين الأجانب من اتخاذ القرار الاستثماري في الجزائر .

–هناك جملة من العراقيل والمعوقات التي تحول دون تطور تدفقات الاستثمارالأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائرمما عرقل عملية التنمية الاقتصادية وخاصة عائق العقار الدي يتطلب سنوات من اجل الموافقة على قرار منحه .

– رغم الجهود المبذولة من الجزائر والإمكانيات والوسائل المسخرة من اجل الرفع من القدرات الإنتاجية و خاصة الخوض في غمار الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن حجم تدفقاته لم يشهد تطورا متزايدا بل يتماشى بوتيرة بطيئة .

– تمركز الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة كبيرة في قطاع الصناعة وخاصة قطاع المحروقات ثم يليها قطاع البناء و الخدمات،ويتوزع بنسب ضئيلة في باقي القطاعات .

– لا يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة كبيرة وبالتالي في تراكم راس مال الضروري لعملية التنمية الاقتصادية.

– يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على خلق مناصب شغل جديدة و بالتالي الرفع من نسبة التشغيل و امتصاص جزء من البطالة في الجزائر ولكن بنسب منخفضة مقارنة مع تلك النسب المرتفعة التي يحققها الاستثمار المحلي.

–تدريب العمالة الجزائرية و اكسابها الخبرة والكفاءة في عدة مجالات .

–استحواذ صادرات قطاع المحروقات على الحصة الأكبر من اجمالي الصادرات بنسبة 95% خلال فترة الدراسة وهذا راجع لكون تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة اغلبها نفطية وتتأثر بأسعار البترول .

– تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة قليلة في تخفيض فاتورة الواردات خلال فترة الدراسة لكون انتاجها كان موجه للإحلال محل الواردات .

–ضعف دور الاستثمارالأجنبي المباشر كآلية لتصحيح الاختلال في الميزان التجاري والحساب الجاري ومنه ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة.

– مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ضئيلة في حساب رأس مال ومنه ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة .

التوصيات:

بناءا على النتائج التي توصلنا اليها من خلال الدراسة يكون بإمكاننا تقديم بعض المقترحات و التوصيات التي تساعد على تشجيع استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من مزاياه وهي:

–اثراء المناخ الاستثماري من طرف المشرع الجزائري بالتشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر ومنح العديد من الحوافز والضمانات لتشجيع استقطاب الاستثمارالأجنبي المباشر.

– الغاء العمل بالقاعدة لتحفيز المستثمر الأجنبي 51/49 على الاستثمار في الجزائر بهدف زيادة التدفقات الواردة

– تطوير وتنويع الاطار المؤسساتي من طرف المشرع الجزائري بهدف تدعيم الاستثمار ببيئة قانونية تعمل على تسهيل الإجراءات الخاصة بعملية الاستثمار .

-العمل على توجيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خارج قطاع المحروقات و التشجيع على الاستثمار في القطاعات المختلفة خاصة قطاع السياحة لامتلاك الجزائر لإمكانيات هائلة في هدا القطاع، كذلك قطاع الخدمات والاتصالات والبحث العلمي لمساهمتهم الواسعة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر.

- تشجيع الاستثمار في البنى التحتية لأهميتها في المشاريع الاستثمارية .

-ضمان استقرار التشريعات والقوانين وعدم المبالغة في التعديلات والتصحيحات لتجنب نفور المستثمرين الأجانب و تخوفهم من الاستثمار في الجزائر إلا بما يخدم أصول الدولة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

-العمل على إزالة العراقيل والمعوقات التي تحول دون تقدم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بسن القوانين والتشريعات الرادعة لمعاقبة كل من يمس بسيرهذه الاستثمارات خاصة البيروقراطية والرشوة...الخ

- تبسيط الإجراءات الإدارية فيما يخص التراخيص والاعتمادات الممنوحة للمستثمرالأجنبي .

-إعادة النظر في الشروط المتعلقة بمنح العقارخاصة من ناحية مدة دراسة الملفات باعتباره حجر الأساس في انطلاق المشاريع الاستثمارية .

-على الجزائر البحث عن منافذ أخرى لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشرمن خلال الانضمام الى التكتلات الاقليمية وعقد المزيد من اتفاقيات الشراكة الثنائية والأحادية بما يخدم مصلحة التنمية الاقتصادية في الجزائر.

- توجيه الأنشطة الإنتاجية للاستثمار الأجنبي المباشرنحو التصدير في الأسواق العالمية من اجل جلب العملات الصعبة للرفع من أداء ميزان المدفوعات.

- توجيه المشاريع الاستثمارية للإحلال محل الواردات للتخفيف من فاتورة الواردات في ميزان المدفوعات وتلبية الطلب المحلي.

أفاق الدراسة :

ان البحث في دراسة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب دراسة معمقة تساهم في إيجاد سبل لاستقطابه لهذا نقترح مجموعة من الدراسات التالية :

-أليات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لترقية قطاع السياحة .
-اليات تطوير المناخ الاستثماري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
-دور الاستثمار المباشر الوارد في التكتلات الإقليمية في تحقيق التنمية المستدامة – حالة الجزائر–

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادروالمراجع :

- الكتب:

1 - أحمد عبد الموجود محمد عبد اللطيف، محددات الإستثمارت في الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية، دارالتعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع والإسكندرية2010.

2- الزين منصوري، تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، الأردن،2012

3- د. الطيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر،2000

4- جربي محمد عريفات، مقدمة التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع الطبعة الثانية، عمان، 2000.

5-دكتور عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الإدارة والإستثمار كلية التجارة جامعتي الإسكندرية وبيروت العربية، الدار الجامعي 1993.

6- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دارالنفائس للنشر والتوزيع، الأردن2005 .

7- د. محمد عبد العزيز عجمية، دار إيمان عطية ناصف، د. علي عبد الوهاب نجا التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، النظريات، الإستراتيجيات، التمويل المشكلات، الطبعة الثانية، الدار الجامعية الإسكندرية 2010 .

8 - د. محمد صالح تركي القريشي علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، الأردن.

9- سليمان عمر الهادي ، الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي الطبعة الأولى. شركة الاكاديميون للنشر و التوزيع الاردن 2015 .

10-د.صالح صالح احمد عنقاد ,الاستثمار و أهميته و ضرورة التعاون الاقتصادي الإقليمي لتحقيقه في الدول النامية جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم الجزائر ,بدون -الحالة اليمينية -دار زهران للنشر و التوزيع الأردن, بدون طبعة , بدون سنة .

11- الدكتور عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية، الطبعة الأولى 2014 دار الحامد للنشر والتوزيع عمان-الأردن .

12-د. عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن بن سانية ،دراسات في التنمية الاقتصادية ، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، بيروت 2014 .

13- د. علي جذوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي (الواقع، العوائق، سبل النهوض) دار الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى الأردن 2010،

14- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار للكتاب العالمي، الطبعة الأولى 2006،

15- دكتور محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية .

16- الدكتور. مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية –نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع 2007 .

17- دكتور معاوية عثمان الحداد، القواعد القانونية المنظمة لجذب الإستثمار الأجنبي، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية 2015 .

18- يسرى أبو العلا، علم الاقتصاد، دار الفكر الجامعي الطبعة الأولى، الإسكندرية 2008.

- الاطروحات والمذكرات :

أ- الاطروحات :

1- بن لخضر عيسى، سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988-2015) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس –الجزائر 2018-2019.

2- مفتاح صليحة ، نوعية المؤسسات و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة قياسية) ،شهادة دكتوراة تخصص اقتصاد التنمية ،جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعبلس ، الجزائر،2020/2019 .

3- نسرين برجي,الاستثمارات الأجنبية المباشرة و أثارها على التنمية الاقتصاذية في الدول العربية –دراسةحالة الجزائر أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي,الجزائر 2012-2013 .

ب-المذكرات :

4-مرام تيسير مصطفى الفرا ، دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995-2011) رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة 2012.

5- صياد شهيناز ،الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)،مذكرة ماجستير نخصص مالية دولية ، جامعة وهران ، الجزائر (2012-2013).

6- بامحمد نفيسة، تحليل جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تطبيق مقاربة OLT مذكرة ماجيستر في الإقتصاد الدولي جامعة وهران 2 (2015-2016).

7-سحنون ياسمينة، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائرو اثرها عاى تدفق الاستثناء الأجنبي المباشر شهادة ماجستير ،نخصص العلوم الاقتصادية ،جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة :2012/2011، الجزائر ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتفاقيات الدولية ،ص 519.

- المجلات والدوريات:

1- أ. بوضياف ياسين. مقال حول التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلة

جامعة الشلف الجزائر.
2- أ.بوشفيقة حميد، د.حويسي مروة الإستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر - مجلة مينا للدراسات الاقتصادية المجلد 01/العدد 02(جوان 2018) .
3- أسماء سي علي ، سهام طرشاني ،بن يوسف خلف الله ،القاعدة الاستثمارية 49/51 و دورها في تعطيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 ، مجلة الباحث ،المجلد 21، العدد 01 الجزائر ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة
4-د.جمال منصر، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ,مجلة دفاتر المتوسط ,قسم العلوم السياسية جامعة قالمة الجزائر.
5- د.حميد سلطاني،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة محمد بوقروة، بومرداس (الجزائر)،الاستثمار الأجنبي في الجزائر من قاعدة الشراكة 49/51 الى القطاعات الاستراتيجية ، مجلة الاجتهاد القضائي المجلد 12 العدد 02 أكتوبر 2020 ، مخبر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع - جامعة محمد خيضر بسكرة
6-ربيعة التجاني ، الاطار التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المنتج في الجزائر ما بين قانونين الاستثمار 03/01 و09/16 (دراسة حالة الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار)،المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية و السياسية ،المجلد الخامس ،العدد الثاني ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ،2021
7- د. زعفران منصورية العلمي فاطمة, ورقة بحث حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية بدون طبعة بدون سنة .
8-سنوسي بن عومر ،مراد لودية ، محمد جميل، واقع الاستثمار الاجنبي في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و اثره على التنمية الاقتصادية ، المجلة الجزائرية الاقتصادية و الإدارة ، العدد 05، أفريل 2014
9-د. عبد العزيز سمير، د. عبد العزيز سفيان، جامعة طاهري محمد بشار دور الإستثمار المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري دراسة الإستثمار تحليلية للفترة 2000-2015، مجلة البشائر الاقتصادي أفريل -2018
10- د. عدنان مناني صالح، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية العراق 2013
11- عبد الرحمان روابح، محمد علي الجوري، قياس مدى إرتباط الإستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال الشراكة في الجزائر بالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995-2018) مجلة آفاق، المجلد 13 العدد 02 السنة 2021.
12-قويدري كمال ،بلغيث امينة ،محفزات و معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر ،مجلة الابداع ، المجلد 11،العدد 01 A،2021،
13- د. محمد السيد الحاروني ، العلاقة السببية بين معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و نمو الناتج المحلي و معدل البطالة في مصر مجلة كلية الاقتاد و العلوم السياسية المقالة 4المجلد19 العدد4 أكتوبر 2018.

14- د .هدى بن محمد عرض و تحليل االبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019 ،مجلة كلية السياية و الاقتصادالعدد05 ، جانفي 2020.

15- مجلة الابداع، المجلد 11،العدد 01 A،2021.

- **الملتقيات:**

1-د.حساين سامية، مستجدات الاستثمار في الجزائر في ظل القانون رقن 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار،اشغال الملتقى الوطني الثالث، كاية الحقوق ، جامعة محمد بوقروة ،الجزائر ،ماي2017،

- **التقارير:**

1- تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية (للسنوات 2014 -2015-2016-2017-2018-2019 2020) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات .

2- نشريات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائرالنشريات رقم :45.49.53،33.37.41 .29.

- **مواقع الانترنت:**

Dataالجزائر data.albankaldawly.org: (موقع البنك الدولي)

- **القوانين والجرائد الرسمية:**

1- الامر 01-03 الصادر في 2001/08/03 ،و المتعلق بنطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية ،العدد 47 .

2- القانون رقم 16-01 مؤرخ في 2016/03/06 يتضمن تعديل الدستور الجزائري ، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد14، المادة 43 .

3- المرسوم التشريعي 93-12 الصادر في 1993/10/05 ، الجريدة الرسمية الجزائرية ،العدد 64 .

4- القانون رقم 86-13 المؤرخ في 19 اوث 1986 ،يعدل ويتمم القانون رقم 82-13 المؤرخ في 28 اوث 1982 ، المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها ، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد35 .

5- مرسوم تنفيذي رقم 06-355 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار و تشكيله و تنظيمه و سيره المؤرخ في 2006/10/09 ، الجريدة الرسمية الجزائرية ،العدد 64 بتاريخ 2006/10/01.

المراجع باللغة الاجنبية :

1 Bulletin D'informationStatistique n^0 26 , n^0 28, n^0 30, n^0 32,n^0 34, n^0 35, n^0 36 Ministère De l'Industrie Et Des Mines .

2 GUIDE INVESTIR EN ALGERIE , 2019 KPMG ALGERIE SPA, Membre Algérien Du Réseau Kpmg International Coopérative , 1^{ER} SEMESTRE 2019